وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة مالية

بعنـــــوان

تحليل أثر الإنفاق العمومي على تحسين مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2016.

من إعداد طالبتين:
- سجراري زهرة.
- قصير كريمة.

تحت إشراف الدكتور:
- شريف محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2018/06/20

أعضاء لجنة المناقشة

د. مروان صحراوي	رئيسا
د. شريف محمد	مشرفا
د. حيرش عبد القادر	مناقشا

2017م-2018م/1438هـ-1439هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾

نحمد الله على جزيل فضله ونعمه قبل كل شيء

وهو الذي قدرنا على إتمام هذا العمل

نتقدم بأعلى سمات الاحترام والشكر والتقدير للأستاذ الفاضل "شريف محمد"

الذي لمسنا منه كل العناية والاهتمام إذ لم يبخل علينا طيلة المدة بنصائحه وتوجيهاته

فجزاه الله عنا كل خير

الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم هذا العمل

إلى جميع عمال وعاملات مكتبة العلوم الاقتصادية

جامعة ابن خلدون

والشكر الجزيل لكل من حفزنا على العمل ولو بابتسامة أو كلمة تشجيع

الإهـــداء

بسم الله أبدا كلامي

والذي بفضله وصلت إلى مقامي هذا

الحمد والشكر على ما أتاني

أهدي هذا العمل إلى من كان منبع العزة والقوة والرجولة

إلى من علمني السخاء والكرم

والذي لم يبخل علينا بدعمه المادي والمعنوي "والدي حفظه الله"

وبارك في عمره

إلى من حملتني وهنا على وهن إلى نبع الحنان والمحبة والوفاء التي أكن لها كل الحب

والتقدير

"والدتي الغالية" حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من هم سندي في الحياة إخوتي "أمينة، فتيحة، خولة، نادية، مروة، محمد"

إلى من عائلتي "قصير، بن شنات"

إلى جميع صديقاتي خاصة "زهرة، إيمان، بدرة، زهيرة، فادية"

إلى من قضيت معهم أحلى أيام دراستي "إيمان، نجوى، خديجة"

وباقي الزملاء في السنة الثانية ماستر تخصص إدارة مالية

إلى من قاسمتني وشاركتني بحثي الصديقة والأخت "زهرة"

إلى الإخوة "محمد، مصطفى"

كريمة

الإهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى عائلتي وإلى أعز ما أملك وما لدي في الوجود

وأقرب الناس إلى قلبي أطال الله في عمرهما والدتي ووالدي الكريمين

وإخوتي حفظهم الله و رعاهم

وإلى كل عائلة سجراري

إلى الأستاذ المشرف أسمى التحية والتقدير الجزيل

وإلى صديقاتي "بدور، إيمان، سارة، زهيرة، فادية "

وإلى من شاركتني بحثي "سارة"

زهرة

فهرس

المحتويات

كلمة شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

مقدمة..... 01

الفصل الأول: عموميات حول الإنفاق العمومي

مقدمة الفصل..... 08

المبحث الأول: الإنفاق العمومي أسس ومفاهيم..... 09

المطلب الأول: تطور مفهوم النفقات العمومية..... 09

المطلب الثاني: مفهوم الإنفاق العمومي 11

المطلب الثالث: قواعد وأركان النفقة العمومية 15

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العمومية وآثارها الاقتصادية 21

المطلب الأول: تقسيمات النفقة العمومية 21

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية 26

المطلب الثالث: صور و أشكال النفقة العمومية 29

المبحث الثالث: نمو النفقات العمومية..... 35

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في النفقات العمومية..... 35

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية 42

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العمومية..... 48

خاتمة الفصل..... 50

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي ونظرياته

مقدمة الفصل 52
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي 53
المطلب الأول: التنمية والنمو الاقتصادي 53
المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي وأنواعه. 55
المطلب الثالث: متطلبات النمو الاقتصادي وآفاقه 58
المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي: 61
المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي وطرق قياسه 61
المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو وأعباءه 68
المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي وفوائده 71
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي 72
المطلب الأول: النمو الاقتصادي التقليدي 72
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث 78
خاتمة الفصل 83

الفصل الثالث: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2016)

مقدمة الفصل 85
المبحث الأول: الدراسة التحليلية لتطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 86
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الإنفاق العمومي في الجزائر 1990-2016. ... 86
المطلب الثاني: تحليل مركبات النمو الاقتصادي 101
المبحث الثاني: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي 104
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي 104
المطلب الثاني: السلاسل الزمنية 105

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2016 109

خاتمة الفصل 116

خاتمة 118

قائمة المصادر والمراجع

ملخص

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تقسيمات النفقات العمومية	21
02-02	وسائل تحقيق الرقابة على الإنفاق العام	40
01-03	تحليل تطور النفقات العمومية في الجزائر	86
02-03	تطور إجمالي النفقات 1990-2016	88
03-03	تحليل تطور المركبات الإنفاقية 1990-2016	89
04-03	نفقات التسيير 1990-2016	90
05-03	تطور نفقات التسيير 1990-2016	92
06-03	نفقات التجهيز 1990-2016	94
07-03	تطور نفقات التجهيز 1990-2016	96
08-03	النفقات الإجمالية / الإيرادات الجبائية	98
09-03	النفقات الإجمالية / الإيرادات البترولية	99
10-03	إجمالي النفقات / إجمالي الإيرادات	100
11-03	الناتج الداخلي الخام	101
12-03	تطور الناتج المحلي الإجمالي	102
13-03	تطور نسبة النمو PIB	103

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	55
01-03	نتائج اختبار ديكي- وفولار ADF لـ lpib	110
02-03	نتائج اختبار ديكي- فولار ADF لـ ldep	111
03-03	نتائج تطبيق برنامج اختبار غرانجر للسببية بين المديونية الخارجية والناتج الداخلي	112
04-03	نتائج اختبار ديكي فولار ADF للبواقي e	113

مقدمة

حسب الفكر الاقتصادي تعتبر الدولة عون اقتصادي يشارك بفاعلية في الدائرة الاقتصادية حيث توسع دورها وازداد تدخلها في الحياة الاقتصادي، بينما انتقل هذا المفهوم مع تغير الأفكار والتوجه نحو ضرورة إعطاء دور مؤثر للدولة في الاقتصاد وهذا ما جعل من النفقات العمومية تكتسي أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني لكونها الأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق أهدافها.

ولذلك كان موضوع الإنفاق العمومي مقترن بتطور دور الدولة في الاقتصاد مما جعل ظاهرة تزايد النفقات العمومية من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة، الأمر الذي جعل علماء الاقتصاد يجمعون بأنه يمكن أن تصبح قانونا اقتصاديا، ويمكن أن تحدث إضافة في تاريخ الاقتصاد في المستقبل القريب، وفي ظل التطورات الحالية وازدياد نفقات الدولة، وفي ظل محدودية الموارد استدعى الأمر ضرورة اللجوء إلى عملية ترشيد النفقات العمومية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق التوازن بين الحاجات الإنسانية والموارد المتاحة.

ومن هذا المنطلق يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى الحالة الاقتصادية للدولة كهدف رئيسي يستهدف أي سياسة اقتصادية فالنمو الاقتصادي تختلف مستوياته من سنة إلى أخرى باختلاف حجم الموارد المتاحة.

1- إشكالية البحث:

ضمن هذا الإطار الفكري والعلمي تظهر أهمية الموضوع الذي أردناه بعنوان تحليل أثر النفقات الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، للتعرف على طبيعة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، وتحليل الأثر مما سبق يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى استجابة مؤشر النمو لحجم الإنفاق العمومي في الجزائر ؟

انطلاقا من السؤال الجوهري السابق تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- هل استجابت الأطرفة الإنفاقية لمخططات السياسة العمومية؟

– ما حدود تطورات الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة من خلال البرامج التنموية الاقتصادية ؟

– ما انعكاسات تطورات الإنفاق العمومي على النمو في المدين الطويل و القصير ؟

2-فرضيات البحث:

للوصول إلى إجابة عن الإشكالية العامة والأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

– لم تستجب السياسة الإنفاقية لتطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني.

– تحسنت النتائج الرقمية لمؤشرات النمو نظير التحسن في قرارات السياسة العمومية

– يستجيب النمو الاقتصادي ظرفيا إلى التحسن في الإعتمادات الإنفاقية فحسب.

3- أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضع، هي:

الأسباب الموضوعية: يمكن عرضها في النقاط التالية:

– محاولة تسليط الضوء على تطور النفقات العمومية والاهتمام بها خاصة في الفترة الأخيرة.

– عرض مدى تأثر بعض متغيرات الاقتصاد بالنفقات العمومية.

الأسباب الذاتية:

– الميول الشخصي لدراسة هذه المواضيع.

– ارتباط موضوع البحث بمجال تخصصنا.

4-أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة، فكونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم النفقات العمومية، وما مدى أثرها على تحسين مؤشر النمو الاقتصادي.

5-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التعرف على إبراز أهمية النمو كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وتوضيح مدى فعالية الإنفاق العمومي في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا باعتبار النفقات العامة إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الجزائري، وأداة هامة من الأدوات التي تعتمد عليها الدولة للوصول إلى أهدافها المسطرة.

6- حدود دراسة البحث:

سنركز دراستنا في الحدود التالية:

الحدود المكانية: قد حصرنا حدود الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الإنفاق العمومي في الجزائر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي.

الحدود الزمنية:

تمتد دراستنا التحليلية من سنة 1990-2014، التي عرفت تطورا كبيرا للنفقات العمومية من خلال البرامج التي طبقتها الحكومة خلال هذه الفترة.

7- المنهج المستخدم:

للإجابة عل إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، حيث أن موضوع الدراسة فرض علينا استخدام المناهج التالية:

المنهج الوصفي: من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة بالنفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

المنهج التحليلي:من خلال التعرف على تطورات لكل من النفقات العمومية(نفقات التسيير، نفقات التجهيز) والنمو الاقتصادي.

المنهج القياسي: وذلك بالاستعانة ببرنامج (Eviews) من أجل قياس مدى تأثير الإنفاق العمومي (نفقات تسيير ونفقات تجهيز) على النمو الاقتصادي (1990-2016).

8- صعوبات البحث:

ما هو معلوم أن ما من بحث إلا ويواجهه صعوبات وعوائق في طريق الباحث، وأثناء انجازنا للبحث واجهتنا بعض الصعوبات ومن بينها:

- قلة المراجع.
- صعوبة التعامل مع نظامEVIEWS.

9- الدراسات السابقة:

- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 2001-2009، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على الإشكالية التالية: كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ؟ وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009 ؟ وقد تم التوصل إلى نتائج نظرية أهمها: يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية، وهياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، أما من الناحية التطبيقية مساهمة ساسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2009، في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج.
- بركات داودية، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ماستر، تخصص مالية، جامعة بن خلدون تيارت ، 2015-2016، ولقد تم التركيز على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي ؟ ولقد تم التوصل إلى نتائج نظرية أهمها: يؤكد الإنفاق العام على النمو الاقتصادي إيجابيا، بحيث يساهم في رفع الإنتاجية، وبالتالي زيادة الناتج الداخلي العام، أما نتائج الدراسة التطبيقية، ساهم الإنفاق العمومي بشكل واضح في زيادة وتطور درجة النمو في كامل القطاعات المنصوص عليها في القانون (17/84).

- عدة أسماء، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2 2015-2016، ولقد تم التركيز على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ؟ وتم التوصل إلى نتائج نظرية أهمها: يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي والذي يعبر عن الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني والتوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، أما من الناحية التطبيقية: ساهمت برامج الإنفاق العام 2001-2014، في إعادة الانتعاش إلى الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو مقارنة بالفترة السابقة 1995-2000.
- دومي حكيمة، اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر فترة 1980-2012، شهادة ماستر، جامعة بن خلدون تيارت، 2015/2014، ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير النفقات العمومية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وقد تم التوصل إلى نتائج نظرية أهمها: تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها ومن خلال يتم التأثير غلى متغيرات النشاط الاقتصادي من بينها النمو الاقتصادي، أما من الناحية التطبيقية: يؤثر الإنفاق العام ايجابيا على النمو الاقتصادي بحيث يساهم في رفع الإنتاجية، وبالتالي زيادة في الناتج الداخلي الخام BIP.

قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول كان بعنوان عموميات حول الإنفاق العمومي وتم فيه عرض أسس ومفاهيم الإنفاق العمومي وذكر مختلف القواعد والأركان وأهم تقسيمات النفقة العمومية وآثارها الاقتصادية، وتطرقنا إلى العوامل المؤثرة وأهم الأسباب التي ساهمت في تزايد النفقات العمومية.

أما الفصل الثاني وتم التطرق إلى النمو الاقتصادي وأهم النظريات التي يقوم عليها، من خلال عرض مفاهيم الأساسية حول النمو الاقتصادي وأهم متطلباته وآفاقه وتم عرض المقاييس وطرق القياس التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث جاء تحت عنوان أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2016/1990، حيث تم التطرق إلى تحليل مؤشرات الإنفاق العمومي ومركبات النمو الاقتصادي كما تضمن جانب نظري حول اقتصاد القياسي كما تناول دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

عموميات حول الإنفاق العمومي

مقدمة الفصل

مع اتساع دور الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية، زادت معها أهمية دراسة النفقات العمومية والاهتمام بها، باعتبارها إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة وأداة تحقق الدولة أهدافها المسطرة والمرجوة.

وللتعرف على دور الدولة الذي تلعبه النفقات العمومية في الاقتصاد الوطني من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم و القواعد الأساسية المتعلقة بالنفقات العمومية ،من تعاريف وتقسيمات مع توضيح أهم الضوابط والعوامل المؤثرة فيها مع إلقاء الضوء على تزايد النفقات واهم الوسائل التي عالجت هذا الموضوع، ولهذا الغرض قمنا بتقسيم الفصل إلى العناوين البحثية التالية:

المبحث الأول: النفقات العمومية أسس ومفاهيم.

المبحث الثاني: تقسيمات النفقة العمومية وأثارها الاقتصادية.

المبحث الثالث: نمو النفقات العمومية.

المبحث الأول: الإنفاق العمومي أسس ومفاهيم

يعتبر الإنفاق العمومي أداة من أدوات السياسة المالية، ومن خلال هذا المبحث سوف نعطي لمحة عن تطور الإنفاق العمومي، مفهومه، وسوف نتعرف كذلك على القواعد التي يقوم عليها، وما هي أشكاله.

المطلب الأول: تطور مفهوم النفقات العمومية

انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على تطور مفهوم المالية العامة وبالتالي مفهوم النفقات العمومية للدولة، وقد اختلف هذا المفهوم في ظل الدولة المتدخلة عن مفهوم الذي كان في ظل الدولة الحارسة.

الفرع الأول: المفهوم التقليدي للنفقة العمومية:

كان الفكر الاقتصادي في ظل الدولة المحايدة يتضمن إقصاء الدولة عن التدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية، حيث انحصر في القيام بالوظائف التقليدية كالتأمين، الدفاع، الأمن وتحقيق العدالة في صورة مرفق القضاء، ولما كان هذا الأمر يقتضي التوفير في نفقات الحكومة وعدم زيادتها عن قدر معين لأن الزيادة تعني التدخل وبالتالي التقليل من الحرية الاقتصادية التي تميز النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت.

وكذا الحياد التام الذي تتصف به النفقة العمومية، أي أن هذه النفقة لابد أن توجه إلى الأنشطة التقليدية فقط، علاوة على البحث عن الموارد التي تغطي هذه النفقات دون عجز أو فائض، لأن العجز سيؤدي إلى الحد من تحقيق هذه الأهداف، أما الفائض فيعني إرهاق المواطنين بمزيد من الضرائب التي تثقل كاهلهم وهو ما يتعارض مع مبدأ حياد الدولة في النشاط الاقتصادي[1].

[1]– شحادة الخطيب، زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2005، ص، ص 51–52.

الفرع الثاني: المفهوم الحديث للنفقات العمومية

كان لظهور الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي وفشل النظرية التقليدية التي كانت تؤكد أن الاقتصاد قادر على تحقيق توازنه من تلقاء نفسه، أدى ذلك إلى ظهور نظريات حديثة بديلة تحقق هذا التوازن بأسلوب اقتصادي علمي، أكد جون مينارد كينز بأن سبب هذا الكساد هو انخفاض معدل الطلب الكلي، لذلك فلابد من أن تتدخل الدولة بالإنفاق العمومي من أجل تنشيط حجم الطلب الكلي، ذلك بزيادة معدل الاستثمار القومي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي انخفاض معدل البطالة واتجاه الاقتصاد نحو تحقيق التشغيل الكامل من ذلك الحين، وتدخل الدولة في النشاط في زيادة مستمرة، ولم يعد دور الدولة قاصرا على تحقيق التوازن، بل أصبح دور الدولة أكثر فعالية والذي يتضمن في:

1- زيادة الإنتاج في أوقات الكساد والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار.

2- المحافظة على القوة الشرائية للنقود أثناء التضخم.

3- انخفاض معدل البطالة.

4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإحداث نشاط حجم الطلب الكلي لن يتحقق إلا من خلال زيادة الإنتاجية إلى الحد الذي يحقق توازن بين كل من الطلب والعرض الكلي، وبالتالي توازن الأسعار وعدم ارتفاعها كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يجعل الدولة تزيد من إنفاقها لتعويض انخفاض هذه القوة، كما أن زيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي انخفاض معدل البطالة، ولا شك أن تحقيق ذلك كله يحقق الاستقرار الاقتصادي، وعلى أثر زيادة التوسع في النشاط الاقتصادي وتطوره اتجهت الدولة إلى زيادة الإنفاق العمومي من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].

[1]- عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي)، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2012، ص 45.

المطلب الثاني: مفهوم ووظائف الإنفاق العمومي

لم يختلف الاقتصاديون في مفهوم محدد للنفقة العمومية بقدر ما اختلفوا في تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، كما أنه مع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها تطورت وظائف النفقة العمومية مما جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت.

الفرع الأول: مفهوم النفقة العمومية

في هذا الفرع سوف نتطرق إلى مختلف تعاريف النفقة العمومية.

1) إن مصطلح النفقة العمومية يتكون من قطعتين اثنتين: نفقة بمعنى مصاريف، وعمومية بمعنى أن تقوم بها مؤسسات الدولة العمومية من قبل أشخاص، يمثلون هذه المؤسسات وعلى قمة هرم إدارتها العليا، وهم يمثلون المؤسسات الدولية العامة والخاضعين للقانون العام بفرعيها الإداري والدستوري.

وقد تم تكليفهم أو تفويضهم للقيام بعملية الإنفاق العمومي على شرط أن تؤدي هذه النفقة العمومية إلى تحقيق الصالح العالم بإشباعها حاجة عامة[1].

2) يمكن تعريف النفقة العمومية على أنها عبارة عن مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه الدولة أو أحد الأشخاص العام بقصد تحقيق النفع العام[2].

3) ويعرف الإنفاق العمومي بأنه إجمالي الإنفاق الذي تقوم به الإدارات العامة، يتم توفير تمويلها من خلال الإيرادات العامة، (الضرائب، المساهمات الاجتماعية)، والعجز المالي[3].

4)النفقة العمومية: مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة[4].

5)النفقة العمومية: مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة[5].

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يتضح لنا أن النفقة العمومية تتكون من ثلاث أركان أو عناصر رئيسية وهي العنصر الأول: أن النفقة العمومية هي مبلغ نقدي.

---

[1]– سمير صلاح الدين، المالية العامة، ط 1، 2015، الناشر مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ص 47.

[2]– محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ط 1، سنة النشر، 2011، ص 113.

[3]– hhtps///fr.wikipedia.org /wiki / depense publique, conseille le 11/03/2018

[4]– عبد الكريم صادق بركات، يونس احمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، الناشر: دار الجامعية، 1986، ص 61.

[5]– محمد خصاونة، المالية العمومية النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، 2014، ص 49.

أما العنصر الثاني: أن النفقة العمومية تصدر من شخص معنوي، وأخيرا العنصر الثالث: أن النفقة العمومية الغرض منها هو تحقيق منفعة عامة.

الفرع الثاني:وظائف النفقات العمومية:

تبعا لما جاء به "Richarde Abel Musgrave "سنة 1959، توجد ثلاثة وظائف رئيسية للنفقة العامة وهي:

1- تدعيم تخصص موارد في الاقتصاد.

2- إعادة توزيع الدخول.

3- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

وتحقيق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختيار الأمثل لنوعية النفقة العمومية طريقة تمويل النفقة العمومية سواء عن طريق الضرائب، القروض أو الإصدار النقدي.

1- تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد:

يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الاحتياطات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية، إذ أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادفه ندرة الموارد، وبالتالي فإن تخصيص الموارد بين مستوى الكفاءة الاقتصادية التبعية في هذا الإطار.

وعلى هذا الأساس فإن توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها بأفضل استخدام لها يكون انطلاقا من مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة، وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الإنتاج، ومن ثم أحسن استخدام ممكن للموارد ويشمل العديد من التقييمات نجد منها:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص.
- التخصيص بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.[1]

[1] _بركات الداودية، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خالدون تيارت، 2016، ص13.

فتخصيص الموارد في الاقتصاد يعتبر موضوعا بالغ الأهمية بحكم أنه يتمثل في مدى القدرة على الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، وبالتالي التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع الحاجات التي تحقق المنفعة العامة وتعتبر النفقات العمومية من الوسائل المتاحة للدولة في سبيل تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد، إذ أن جهاز السوق الذي يقوم بتخصيص الموارد في الاقتصاد لكنه قد يعجز أحيانا عن التخصيص الأمثل لها بشكل يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية، إذ تؤدي قوى السوق لو تركت لشأنها إلى المبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية، سعيا وراء الربح، وهنا يأتي دور السياسة المالية سواء عن طريق قيام الدولة بعملية إنتاج السلع والخدمات بشكل يضمن مكانة القطاع العام في الاقتصاد، تمكن الدولة من التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتجنب الاختلالات، أو عن طرق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية أو المؤسسات العامة في الاقتصاد الوطني التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات الضرورية لتجنب إفلاسها وتحويل الموارد المالية والبشرية من قطاعها إلى قطاعات أخرى تقوم بإنتاج منتجات وخدمات كمالية.

2-إعادة توزيع الدخل:

تعتبر المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في أية تركيبة من النفقات كونها تساهم في إعادة توزيع الدخول ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية وتساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة ، لكن هناك العديد من الاقتصاديين ما يسمي "إعانات البطالة" كونها تساهم في تكريس التكاسل وانعدام الرغبة لدى الأفراد في محاولة البحث عن فرص العمل، وهذا ما يزيد من نسبة البطالة الإدارية، ورغم ذلك إلا أنها تشكل حسب آخرين ينطلقون من الفكر الكينزي العلاج الأمثل في مواجهة ارتفاع نسبة البطالة[1].

[1]- بركات الداودية، مرجع سابق الذكر، ص 13.

أثناء الأزمات وتراجع القدرة الشرائية كنتيجة لذلك كما إن نظام الحماية الاجتماعية والذي يرتكز على منح مساهمات اجتماعية للعائلات يساهم في إعادة توزيع الدخل وتجنب الآثار السلبية للضرائب التي تزيد من انخفاض الدخل المتاح للطبقة المتوسطة[1].

3- تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار المستوى العام للأسعار، ويرجع ذلك إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى العديد من الاختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلبا سواء على النمو، توزيع بعض الدخول، الاستهلاك، العمالة وغيرها، ومن ناحية أخرى يعتبر الاستقرار الاقتصادي الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد القومي لارتفاع في المستوى العام للأسعار، لكن المعروف في الأدبيات الاقتصادية، هو أن الاقتصاد يتطلب وجود مستويات طبيعية من البطالة والتضخم لاستحالة تحقق الاستخدام الكامل للموارد، وإثبات المستوى العام للأسعار باعتبارهما هدفان متضادان.

وبالتالي فالنفقات العمومية تساهم إلى حد كبير في الحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة والتضخم في الاقتصاد القومي، من خلال الإعانات والمساهمات المقدمة للمنتجين للحد من التكاليف التي قد يؤدي ارتفاعها من جهة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى إلى إفلاس الشركات والمؤسسات المنتجة، وبالتالي ارتفاع نسب البطالة، وهذا يوضح الدور الكبير والفعال الذي تقوم به النفقات العمومية في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التقلبات والأزمات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد[2].

---

[1]- بركات الداودية، مرجع سابق الذكر، ص14.

[2]- بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، سنة 2010، ص ص 37-38.

المطلب الثالث: قواعد وأركان النفقة العمومية

الفرع الأول: قواعد النفقة العمومية

تخضع النفقات العمومية إلى العديد من المعايير والتي ينبغي مراعاتها عند القيام بها، والتي تمثل قواعد وأركان يتم الاستناد إليها في الإنفاق العمومي والتي من بينها ما يلي:

أولا: قاعدة المنفعة القصوى

تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات العمومية إلى تحقق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العمومية هو تحقيق المنفعة العامة.

تلك المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها، يجب أن تفهم على نحو يختلف عن المفهوم الضيق للمنفعة عند الأفراد، أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه، وإنما تشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد، وجودة الإنتاج، وتخفيض الفاقد من الموارد الاقتصادية الناتجة عن البطالة أو غيرها، أو النفقات التي تؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول، وكذلك مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد نتيجة التقلبات الحادة في دخولهم، من خلال ما تقدمه من إعانات البطالة والعجز والشيخوخة، أو ما يطلق عليه النفقات العمومية الاقتصادية والاجتماعية، التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة، بين الأفراد والطبقات الأخرى.

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع وأن تفاضل بينهما وفق جدول الأولويات، يعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد القومي وتوجه نفقاتها إلى كل من هذه المشاريع وفق ما يحقق كل منهما من منافع جماعية، بالحجم والنوع والكم والتوقيت المناسبين[1].

[1]– شحادة الخطيب، زهير شامية، مرجع سابق الذكر، ص ص 61-62.

مراعين في ذلك ما يضفيه المشروع من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة استخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية والعملات الأجنبية، والمدة اللازمة الإنشاء والإنتاج، ومعدل ما يحققه المشروع من ربح وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم، وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة[1].

ثانيا: قاعدة الاقتصاد

وتتضمن تجنب التبذير في النفقات العمومية لأن مبرر النفقة هو ما تحققه من منفعة اجتماعية ولا تقوم المنفعة عن طريق إنفاق تبذيري، كزيادة في عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة لهم أو إجراء تنقلات غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة، والإنفاق الزائد على المظاهر في الدوائر الحكومية ويحتاج تجنب التبذير في الإنفاق العمومي إلى تعاون وتضافر جهود مختلفة ورقابة الرأي العام للكشف عن ذلك إلى جانب الرقابة الإدارية والبرلمانية[2].

إن الاقتصاد في التدبير لا يعني بأي حال من الأحوال الشح في البذل أو الادخار وعن الإنفاق حتى على المسائل التي يؤدي الإنفاق فيها إلى تحقيق منفعة اجتماعية كبرى، إن قاعدة الاقتصاد تعني إنفاق كل ما يلزم إنفاقه من أموال مهما بلغت كميته على جوهر الموضوع، وتجنب الإنفاق على الجوانب التي لا تدخل كعنصر أساسي في الموضوع، فمثلا الإنفاق على التعليم والصحة عنصر أساس ومهم في الإنفاق الحكومي، ولكن يكون من الإسراف والتبذير في هذا الإنفاق هو زخرفة المدارس والمستشفيات وشراء السيارات لمدير المستشفى ومدير المدرسة.

إن تطبيق قاعدة الاقتصاد والتدبير يتطلب أولا وجود وعي لدى أفراد المجتمع عموما والموظفين خصوصا بأهمية الإنفاق الحكومي وأن ثروات الدولة هي لجميع أفراد المجتمع، وإن التبذير والإسراف يكون على حساب رفاهية بقية أفراد المجتمع[3].

---

[1]– شحادة الخطيب، زهير شامية، مرجع سابق الذكر، ص 62.

[2]– فتحي ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، رضوان للنشر والتوزيع، ط 1، 2013م–1434هـ، ص ص 70–71.

[3]– محمد خصاونة، مرجع سابق الذكر، 54.

إن الموارد الاقتصادية محدودة وبالتالي لابد من الكفاءة في استخدام هذه الموارد كما أن قاعدة الاقتصاد والتدبير تتطلب وجود أجهزة رقابة إدارية ومالية تتولى المتابعة والإشراف على الإنفاق العمومي، ولها الصلاحية الكاملة بضبط وإتقان أي إنفاق عام غير مبرر، وكذلك لابد من قواعد ونصوص تشريعية تعزز عمل هذه الأجهزة بما فيها فرض العقوبات اللازمة والرادعة للمخالفين والمستهترين بالمال العام[1].

ثالثا: قاعدة الترخيص

تعني أن النفقة تصرف من قبل هيئة عامة بأموال عامة، ولهذا ينبغي أن تحصل هذه الهيئة العمومية على إذن من السلطة المختصة، ذلك لأن الإنفاق على إشباع الحاجات العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون، ولا يهم بعد ذلك أن تقوم السلطة المختصة بتقرير النفقات العمومية هي أو البرلمان في النطاق المركزي، أو الهيئات العامة فيما يخص اختصاصها الزمني والمكاني، كما أن ما يميز النفقة العمومية عن النفقة الخاصة هي قاعدة الترخيص، لأنها إما أن تخضع للبرلمان في النطاق المركزي، وإما لإذن الهيئات المحلية المختصة إذا دخلت ضمن اختصاصها، ولا تخضع النفقات الخاصة لمثل هذه الإجراءات[2].

أي عدم جواز الصرف والارتباط بالصرف إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة[3].

---

[1]– محمد خصاونة ، مرجع سابق الذكر، ص ص 54–55.

[2]– محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط 1، 2015، ص 74.

[3]– عادل فليح العلي، المالية العمومية والتشريع المالي الضريبي، ط 1، 2007، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 74–75.

الفرع الثاني: أركان النفقة العمومية

تتطلب دراسة النفقات العمومية في بادئ الأمر، بعد التعريف على تطور مفهوم النفقات العمومية، أن تحدد النفقات العمومية من حيث تعريفها وبيان أركانها، ويمكن تعريفها على أنها: مبلغ مالي (اقتصادي أو نقدي) تصدره الدولة ، بقصد تحقيق منفعة عامة، ويمكننا من هذا التعريف أن نحدد أركان النفقة العمومية[1].

أولا: الشكل النقدي للنفقة العمومية

إن النفقة العمومية تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل الغير نقدية التي كانت تستخدم في السابق كوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، فقد كانت الوظائف العمومية غير مأجورة، ويمنح الشخص الذي يقوم بهذه الخدمة شيء عيني أو معنوي كمنحه جزء من أملاك الدولة، أو الألقاب والأوسمة، ولكن نتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة، حيث انتهى عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل، فقد تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية، ولهذا الأسلوب عدة مزايا في المعاملات الحكومية أهمها:

1- تحقيق العدالة بين الأفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.

2- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العمومية.

3- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

فالطابع النقدي للنفقة العمومية يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العمومية للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات، وعلى سلع استهلاكية تحتاجها للقيام بنشاطها، كدفع مرتبات وأجور العاملين، ودفع مستحقات الموردين والمقاولين، والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق العامة.

[1]- شحادة الخطيب، زهير شامية، مرجع سابق الذكر، ص 53.

وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العمومية ما تدفعه الدولة بصورة عينية كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء من سداد إيجار المساكن او نفقات العلاج والتعليم [1].

ثانيا: صدور نفقة من شخص عام (جهة أو هيئة)

يشترط في اعتبار أن النفقة العمومية، أن تصدر من شخص معنوي وإداري، والذي هو إحدى الهيئات العمومية الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية وتمتلك الصفة والآمرة والسيادية.

إن الفقه المالي طرح معيارين لتمييز بين النفقات العمومية والنفقات الخاصة وهما: المعيار القانوني والإداري، والمعيار الوظيفي في تحديد الطبيعة القانونية للنفقة.

أ- **المعيار القانوني الإداري:**

يعتمد أصحاب هذا المعيار في تحديد الطبيعة القانونية للنفقة على أساس صفة القائم بالإنفاق وعلى طبيعة الاختلافات بين نشاط الهيئات العمومية والهيئات الخاصة، وتستهدف الأولى تحقيق المصلحة العمومية والتي يقوم بها أشخاص القانون العمومي وهي الدولة والهيئات العمومية القومية والمحلية والمؤسسات العمومية، أي أن القائم بالإنفاق يمتلك السلطة الآمرة، بينما تستهدف الثانية (الأفراد والهيئات الخاصة من شركات وجمعيات) المصلحة الخاصة بالاعتماد على التقاعد فيما بينها أو مع الهيئات العمومية.

إن هذا المعيار يستمد جذوره من الفكر المالي التقليدي الذي كان سائدا في ظل الدولة "الحارسة" ذات الوظائف المحدودة، ومع تطور الدولة وانتقالها إلى الدولة المتدخلة والنتيجة امتد نشاطا شبيها بنشاط الأفراد في العمال الاقتصادية تحقيقا للربح المالي.

وأصبح المعيار القانوني الإداري غير كاف للتمييز بين النفقات الخاصة، وذلك لانهيار الأساس الذي يقوم عليه اختلاف طبيعة نشاط الدولة عن نشاط الأفراد خاصة وجود بعض الهيئات الخاصة والمختلطة التي بدأت تمارس أعمالا يستهدف منها النفع

[1]-محمود حسين الوادي ،زكريا أحمد عزام،مبادئ المالية العامة ،دار المسيرة للنشر ،ط1 ،2007،ص، ص118-119.

العمومي معتمدة في جانب نشاطها على ما تفوضه الدولة من سلطات، كل هذه الأسباب دفعت إلى اقتراح معيار ثان وهو المعيار الوظيفي[1].

ب-المعيار الوظيفي:

ظهور هذا المعيار نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وظهور القطاع المختلط العاملين للصالح العام وإشباع الحاجات العامة، والتي تنشئها الدولة أو تكمل وفق ما يمليه التخطيط العام للدولة، والمخصصة لإشباع الحاجات العامة والتي تقوم مقام مؤسسات الدولة فإن هذه المؤسسات وإن كانت في بعض مفاصلها تعود للقطاع الخاص، لكن النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة تعتبر نفقات العامة[2].

ثالثا: تحقيق المنفعة

إن النفقات العمومية تهدف أساسا إلى إشباع الحاجات العامة، وتحقيق النفع العام، وبهذا المعنى لا تعتبر نفقات عامة، تلك التي لا تشبع حاجة عامة، ولا تحقق نفعا عاما للأفراد، ويمكن تبرير ذلك في أنه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب وغيرها) فإنهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العمومية للدولة في جميع الوجوه، أي أن النفقة سواء الحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة[3].

---

[1]- أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 8، 2011م-1432هـ، ص ص 36-37.

[2]- سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سابق الذكر، ص 52.

[3]- محمد سلمان سلامة، مرجع سابق الذكر، ص 56.

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العمومية وآثارها الاقتصادية

تلعب النفقات العمومية دورا بارزا في إعداد وصياغة الميزانية، بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية في ظل تنفيذها، لذا يجب تقسيم النفقات في مجموعات مشتركة في ميزات مشتركة، حيث تعددت التقسيمات الخاصة بالنفقات العمومية، حسب تعدد المعايير المعتمدة عليها في التقسيم، إضافة إلى مختلف الآثار الاقتصادية التي تترتب عن النفقات العمومية وسنتعرف من خلال هذا المبحث عن أهم المعايير المعتمدة عليها في تقسيم النفقة وإبراز أهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن النفقة العمومية.

المطلب الأول: تقسيمات النفقة العمومية

يمكن أن تنقسم النفقات العمومية لدولة ما إلى عدة تقسيمات تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى هذه النفقات، فيمكن أن تنقسم إلى ما يلي:

الشكل رقم(1-1) : تقسيمات النفقات العمومية

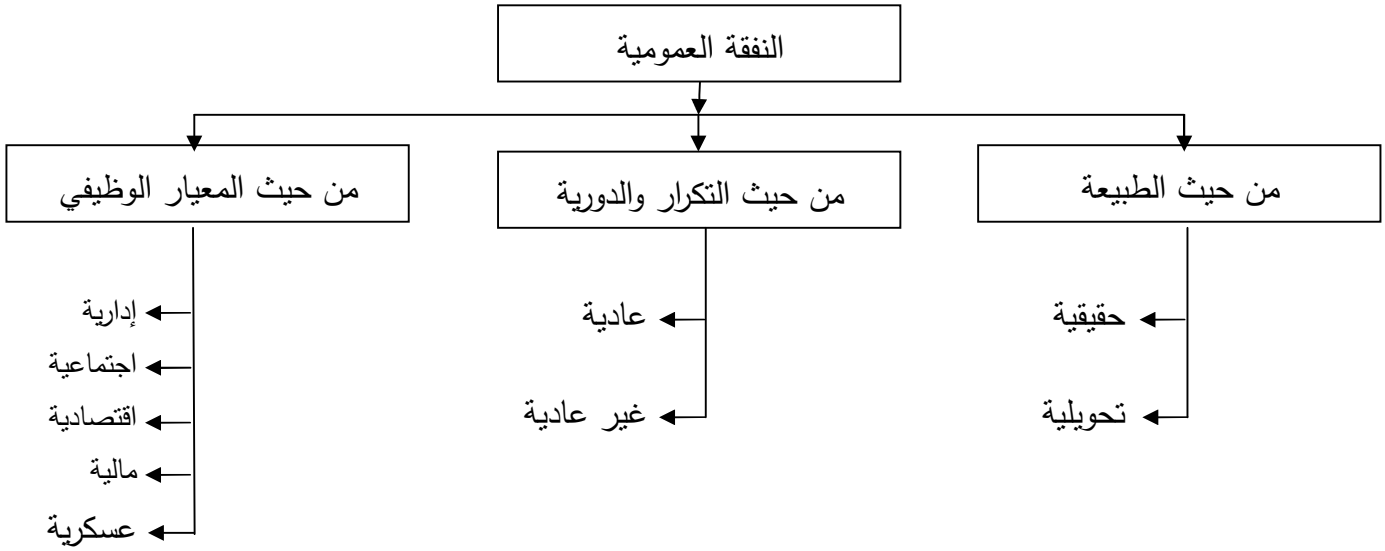

المصدر:محمود حسين الوادي، مبادئ مالية عامة، ط 1، 2007، ط 2، 2010، دار النشر المسيرة، ص 137، (بتصرف)

الفرع الأول: أهمية تحديد تقسيمات النفقة العمومية

باعتبار تقسيم النفقات العمومية ذات أهمية بكونها تستخدم في أغراض متعددة، تبرز هذه الأهمية فيما يلي:

1) تسهيل صياغة وإعداد البرامج:

تمثل النفقات العمومية جزء من ميزانية الدولة، بحيث تدخل ضمن حساباتها، وهي ترتبط ببرامج محددة تقودها الأجهزة والوحدات العامة، بحيث يضمن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم النفقات العمومية، تسهيل عملية وصياغة وإعداد وتنفيذ البرامج.

2) تحقيق الكفاءة والفاعلية في تنفيذ الميزانية:

تحتاج الدولة في سبيل تنفيذ الخطة المالية، إلى تقسيم النفقات العمومية ضمن الميزانية، حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقييم وقياس كفاءة تنفيذ كل برنامج، ولخدمة أعراض المحاسبة والمراجعة والمراقبة والاعتماد، يجب الأخذ بعين الاعتبار:

- تسهيل دراسة الآثار المختلفة الأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها.
- حيث أن تقسيم النفقات العمومية يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى.
- تمكين الرأي العمومي من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة، بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها وليس في أوجه أخرى[1].

[1]- عدة أسماء، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، 2015-2016، مذكرة تخرج، شهادة ماجستير. اقتصاد دولي، جامعة وهران، ص ص 34-35.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العمومية:

لقد تعددت التقسيمات الخاصة بالنفقة العمومية، بتعدد المعايير المستند عليها في التقسيم، ومن بين هذه المعايير ما يلي:

2-1- معيار طبيعة النفقة:

استنادا على هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات:

2-1-1- النفقات الحقيقية:

هي تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي، حيث تستطيع الدولة عن طريقها الحصول على مقابل، يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها، ومن أهم هذه النفقات تلك التي تتضمن الحصول على السلع الإنتاجية وتلك التي تستخدم لزيادة الطاقة الإنتاجية، وبما تتطلب من معدات وآلات، تجهيزات مادية وخبرات فنية.

2-1-2- النفقات التحويلية:

هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، بل تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من قطاع إلى قطاع أومن فئة إلى فئة أخرى، إذ تقوم الدولة بإنفاقها دون مقابل، بقصد زيادة القوة الشرائية لبعض الفئات أو القطاعات.

2-2- معيار التكرار والدورية:

استنادا على هذا المعيار يتم تقسيم النفقة العمومية إلى:

2-2-1- النفقات العادية:

هي تلك النفقات العمومية التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار، ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة[1].

[1]- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العمومية، ط 1، 2007، ط 2، 2010، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 137.

2-2-2- النفقات غير العادية:

هي تلك النفقات العمومية التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة، وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العمومية الاستثمارية الضخمة، ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب ونفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية.

مزايا معيار التكرار والدورية:

- إرساء قاعدة هامة في مجال تحويل النفقات العمومية، حيث النفقات العادية تتكرر بصورة دورية مما يجعل الحكومة قادرة على تقديرها بدقة، وتدبير ما يلزم لتغطيتها الإيرادات العادية (ضرائب، رسوم ...).
- أما النفقات الغير عادية فهي حسب طبيعة غير متوقعة ومن ثم فإنه لا ضرر من السماح للحكومة بتمويلها تعن طريق اللجوء إلى الإيرادات العامة الغير عادية (القروض العامة، الإصدار النقدي الجديد)[1].

2-3- المعيار الوظيفي:

استنادا على هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العمومية في ثلاث مجموعات:

2-3-1- النفقات الحكومية الإدارية:

هي التي تتضمن كافة النفقات العمومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي، وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية ... الخ، فجميعها تكاليف ضرورية لقيام الدولة، بوظيفتها الإدارية.

2-3-2- النفقات العمومية الاقتصادية:

هي النفقات التي تتضمن النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج، أو تحقيق الكفاءة [2].

---

[1]- محمود حسين الوادي، مصدر سابق الذكر، ص 137.

[2]- حامد عبد المجيد دراز ،سعيد عبد العزيز عثمان، محمد حامد ابو دوج، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية ،2003 ، ص 270

في استخدام الموارد، وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية، وزيادة كفاءة الاستثمارات في القطاع العام.

2-3-3- النفقات العمومية الاجتماعية:

هي التي تتضمن النفقات اللازمة للقيام بالخدمات الاجتماعية، أي المبالغ المخصصة للخدمات الصحية، الضمان الاجتماعي، إضافة إلى المبالغ التي تنفق على بعض الفئات الاجتماعية المحرومة، والأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود [1].

مزايا المعيار الوظيفي: يتميز بجملة من المزايا نذكر منها:

1- يعطي حرية كبرى في تقسيم النفقات العمومية، مرونة كبيرة للدولة في تقسيم النفقات العمومية.

2- يمكن إجمال الوظائف والأغراض، فتؤدي إلى تقسيم النفقات العمومية إلى أنواع محدودة، حيث يمكن تحديد أوجه الإنفاق العمومي بدقة تامة.

3- التقسيم الوظيفي يمكن السلطة التشريعية والدارسين من تتبع تطور النفقات العمومية على الوظائف النسبية لوظائف الدولة.

4- تيسير إجراءات المقارنة بين وظائف الدولة المختلفة ومثيلتها في الدول الأخرى.

الانتقادات الموجهة للمعيار الوظيفي:

عدم قدرته على بعض الصعوبات الفنية والعملية المتعلقة بخصوصية بعض النفقات العمومية، خاصة عندما تواجه النفقات التي ليس لها طابع وظيفي أو أنها تخص أكبر من وظيفة، كذلك تقسيم وظائف الدولة إلى عدد محدود ينجم عنه عدم تجانس مكونات كل وظيفة[2].

2-3-4- النفقات الإدارية:

---

[1]- بن نوار بومدين، النفقات العمومية على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، 1980-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2010، 2011، ص 23.

[2]- محمود حسين الوادي، مصدر سابق الذكر، ص 136.

[3]-محمد حلمي مراد ،مالية دولية ص 33، مأخوذ من الموقع الإلكتروني WWW.Kotobarabia.com .

وتشمل أجور ومرتبات الموظفين ومكافآتهم ومعاشهم، ونفقات رئيس الدولة، ومكافآت أعضاء المجالس النيابية[3].

2-3-5- النفقات المالي:

وتشمل أقساط استهلاك الدين العمومي وفوائده السنوية.

2-3-6- النفقات العسكرية:

وهي نفقات تشمل التسليح والقوات العسكرية[1].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية

الهدف من دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية هو معرفة نتائج تغيرها على المتغيرات الاقتصادية، وبالنسبة لواضع السياسة المالية تعتبر معرفة هذه الآثار الاقتصادية مهمة جدا، حيث تساعده على تحقيق هدف معين.

وعلى الرغم من ذلك وتنوع لآثار النفقات العمومية في مختلف المجالات والميادين، إلا أننا سنقتصر دراستنا على الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية فقط، وتختلف هذه الآثار باختلاف أهمية طبيعة النفقات العمومية والهدف من ورائها.

من خلال هذا لمطلب سنحاول عرض مختلف الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية.

1- آثار النفقات العمومية على الإنتاج القومي:

يمكن أن نحصر الآثار المباشرة للنفقات العمومية على الإنتاج القومي بما تسببه من زيادة أولية ويتوقف حجم الإنتاج القومي على جانبين:

أ- القدرة الإنتاجية للمجتمع:

وفقا لما يتوافر ومن عوامل إنتاجية تمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية.

ب-حجم الطلب الفعال:

[1]- محمد حلمي مراد، مصدر سابق الذكر، ص33.

[2]-فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص ص 97-98.

يمكن أن نتعرف على آثار النفقات العمومية في ثبات حجم الطلب الفعال عن طريق التمييز بين النفقات الاستثمارية والاستهلاكية، وكلما كانت النفقات العمومية تشكل حجما كبيرا من الإنفاق فهي إذن على مستوى الناتج القومي[2].

وقد أدت الأزمات الاقتصادية وانتشار المذاهب إلى قيام الدولة بدور إيجابي في النشاط الإنتاجي، ولم يقتصر دورها على مجرد التدخل لتماشي الأزمات، بل تجاوز ذلك إلى التدخل لقيادة. النشاط الإنتاجي، وتوجهه أو اضطلاعها بدور تختلف أبعاده وفقا للفكر السياسي والاقتصادي الذي تؤمن به السلطة السياسية، الذي انعكس الرد على حجم القطاع العمومي، وبالأخير على النفقات العمومية الموجهة نحو الاستثمار، والذي يمثل جزء كبيرا من الإنفاق الكلي عل الاستثمار.

كما تؤثر النفقات العمومية الاستهلاكية بدورها على مستوى الناتج القومي على أساس مدى مساهمتها في الإنتاج[1].

2- آثار النفقات العمومية على مستوى الأسعار:

إن النفقات العمومية الهادفة إلى تقليل الدين العمومي تكون فاعليتها وأقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص، مثل الإعانات الاجتماعية، كما أن تركيز النفقات على الاستهلاك أو الاستثمار يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب ويكون مستوى التوازن عند مستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق.

أما إذا وجهت النفقات العمومية لتشجيع الاستهلاك فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، فيكون أثر النفقات العمومية على الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، ويكون كبيرا في حالة

[1]- فتحي أحمد ذياب عواد، مصدر سابق الذكر، ص ص 97-98.

الازدهار، لذا يرى الكثير من العلماء الماليين بضرورة إتباع سياسة مالية توسيعية في فترات الكساد والانكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي[1].

3- آثار النفقات العمومية على الاستهلاك:

يقصد بآثار النفقات العمومية على الاستهلاك، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة على النفقات العمومية، أي لا تتم خلال دورة الدخل، وتباشر النفقات العمومية آثار في الاستهلاك القومي بطريقتين:

- شراء بعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية.
- قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك يتوقف على طبيعة النفقات أي الغرض الذي تخصص له النفقات.

ويمكن للدولة أن تؤثر على الاستهلاك القومي عن طريق تحديدها لحجم الرواتب والأجور، والإعانات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يفيد الدولة في ترتيب سياسة النفقات العمومية في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، والأهداف التي يقصد تحقيقها[2].

4- آثار النفقات العمومية على الادخار:

يرتبط الادخار طرديا بمستوى الدخل كلما ارتفع مستوى الدخل زادت المدخرات، والإنفاق العمومي يؤثر على مستوى الادخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل ومن ثم على الميل الحدي للادخار.

مدى تأثير الإنفاق العمومي على مستوى الادخار يتوقف على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع، وإن تأثير الإنفاق على الادخار يكون كبيرا إذا استفاد من الإنفاق العمومي أصحاب الدخول المرتفعة، لأن ميلهم الحدي للادخار كبير.

والإنفاق العمومي كثيرا ما يكون على شكل:

---

[1]- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2015/2014، ص 23.

[2]- أحمد شحادة خطيب، أحمد زهير الشامية، مرجع سابق الذكر، ص ص 97-99.

- الخدمات العمومية الضرورية، الصحة، التعليم.
- إعانات لدعم أسعار السلع الغذائية [1].

5- آثار النفقات العمومية على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

تؤثر النفقات العمومية في إعادة توزيع الدخل بين المواطنين من ناحيتين:

تتولى الدولة الإنفاق على بعض الخدمات العمومية التي تنتفع بها الطبقات الفقيرة بدرجة أكبر من انتفاع الطبقات الغنية، فملاجئ اليتامى والعجزة، معاشات الضمان الاجتماعي كلها تعود على الفقراء دون الأغنياء، وهو ما يعتبر نقلا للقوة الشرائية من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

أما المرافق التي يعود نفعها على جميع المواطنين بلا تمييز بين مقدار دخولهم وثرواتهم كالأمن والعدالة والتعليم، فإن الأغنياء يتحملون النصيب الأكبر من أعبائها لأن الضرائب تفرض على أساس مقدرة الممولين على الدفع، لا على أساس تمتعهم بالخدمة العامة، وبالتالي يعتبر الإنفاق العمومي على هذه الخدمات، وأيضا نقلا للدخل من الأغنياء إلى الفقراء ويترتب عن ذلك أن زيادة النفقات العمومية تؤدي إلى التقليل من مساوئ تباين الدخول وتوسيع مجال تكافئ الفرص بين المواطنين[2].

المطلب الثالث: صور وأشكال النفقة العمومية

تأخذ النفقات العمومية عدة أشكال وصور مختلفة و متعددة، سنحاول من خلال هذا المطلب أن ندرس أهم هذه الصور.

ويمكن أن تحدد كما يلي:

أولا: الأجور و المرتبات

[1]- محمود حسين الوادي، مصدر سابق الذكر، ص 134.

[2]- بلغزالي محمد رفيق، كريم بلقاسم، الرقابة على النفقات العمومية، دراسة حالة التكوين المهني و التمهين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2012-2013، ص 11.

[2]-فتحي أحمد ذياب عواد، مصدر سابق الذكر، ص ص 62-63.

ثانيا: الإعانات

ثالثا: أثمان مشتريات الدولة.

رابعا: أقساط الدين العموميوفوائده[2].

أولا: الأجور والمرتبات:

إن الأجور والمرتبات وتعرف بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة، ثمن للخدمات التي يقدمه هؤلاء لها، أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سنا من العمر يجعل استمرارهم في العمل متعذرا، فأحالتهم الدولة إلى التقاعد.

و تظهر في علم المالية ملاحظتين هامتين فيما يخص الأجور والمرتبات وهما:

1- الخدمة المأجورة والخدمة المجانية:

قد تلجأ الدولة إلى تسخير الأفراد للقيام ببعض الأعمال لفترة من الزمن، أو قد تولي الدولة أفرادا آخرين من المجتمع لمناصب عامة، دون أن تلتزم بتقديم أجر لقاء ذلك، وعلى الرغم من محدودية هذا العمل إلا قد يترك آثارا لا يستهان بها، فالخدمات المجانية تشوبها غالبا عيوبا متعددة منها تفشي الرشوة في حين عندما تقوم الدولة بتقديم أجور أو مرتبات لقاء خدمة يؤديها الأفراد للدولة، يجعلها تحصل على الكفاءات المطلوبة، كما أن أهم واجبات الدولة في العصر الحديث وضرورية توفير العمل للموظفين وإتاحة الفرص لحصولهم على أجور عادلة مقابل هذا العمل.

2-أسس تحديد الأجور والمرتبات:

توجد عدة أنواع للأجور والمرتبات نذكر منها:

أ- **مرتب رئيس الدولة:** تقرر الدولة على اختلاف شكل الحكم فيها مرتبا لرئيس الدولة مهما كانت طبيعة منصبه، سواء كان ملكا أو رئيسا للجمهورية، وطريقة تحديد هذا المرتب تختلف باختلاف الدول، ومن بين هذه الطرق نذكر:

– بعض الدول تصدر قانون مع قانون الموازنة تحدد بموجبه راتب رئيس الدولة ويتميز هذا الأسلوب باستجابة للظروف المعيشية.

– تستخدم بعض الدول أسلوب تحديد مرتب رئيس الدولة عندما يتولى المنصب، دون أن يفوتها أن تصرح بقانون على إمكانية تعديله عندما ترى أن هناك ضرورة لتعديله [1].

– وفي بعض الدول الأخرى يتم تحديد مرتب رئيس الدولة مسبقا، ويؤخذ على هذا الأسلوب بعدم مرونته، إذ أنه قد لا يستطيع مواكبة المستوى المعيشي الذي يليق برئيس دولة.

ب– **مرتبات الموظفين:** تمثل هذه الفئة الاجتماعية حجما كبيرا من العاملين في قطاعات الدولة، وتقديم الدولة لها أجورا مقابل الخدمات التي تقدمها لها، وعلى الدولة أن تراعي أسسا معينة عند تحديد هذه الأجور يمكن إيضاحها فيما يلي:

1– تقوم الدولة بتحديد مرتبات وأجور هذه الفئة الاجتماعية في ضوء التكاليف المعيشية، ذلك لأن الموظف الذي يحصل على أجور غير كافية، لسد نفقات العيش المناسب، قد يدفعه إلى البحث عن مصادر غير مشروعة.

2– مراعاة طبيعة العمل عند تحديد المرتب مع أخذ المؤهل العلمي والفني للموظف بنظر الاعتبار.

3– إذا حددت الدولة المرتبات والأجور بصورة مناسبة فإنها تضمن عدم منافسة المشروعات الخاصة في الحصول على خدمات الموظفين الذين تتوفر لديهم خبرة واسعة في عمل معين.

4– على الدولة أن تقوم بإصدار قانون عام يتناول وتنظيم مرتبات الموظفين موضحا شروط التعيين في الخدمة العامة وشروط الترقية في السلم الوظيفي، بحيث يصبح هذا الأمر معروفا وثابتا لدى الجميع[2].

---

[1]– فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق الذكر، ص 62.

[2]– فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سابق الذكر، ص 61.

[2]–محمد سلمان سلامة ، الإدارة المالية العامة ،دار معتز للنشر ط1 ،2015، ص ص 59–60.

ج- **المرتبات التقاعدية:** يقصد بالأجر المرتب التقاعدي، المبلغ النقدي الذي تقدمه الدولة بصورة دورية (شهريا) إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتها المختلفة، ثم بلغوا من السن ما يجعل استمرارهم في الخدمة العامة أمرا متعذرا، فأحالتهم الدولة على التقاعد بطلب منهم أو رغبة منها[2].

إلا أن مسلك الدولة في اقتطاع التوقفات التقاعدية يختلف بحسب الطريقة التي تتبعها، ويمكن تحديد هذا المسلك بطريقتين:

1- يقوم بعضها باقتطاع مبلغ من مرتب الموظف الشهري خلال فترة خدمته، ثم تضعه في صندوق معين بعد أن تضع معه مبلغا يأخذ بشكل إعانة، وبعد ذلك تقوم باستثماره، بهدف زيادة هذا المبلغ عن طريق أرباحه.

2- تقوم دول أخرى باقتطاع المبلغ المذكور وتضعه في خزانة الدولة على أساس أنه يمثل نوع من أنواع الإيرادات، ويطلق على هذا النوع من الإيرادات اسم أشباه الضرائب.

د- **مرتبات أعضاء البرلمان:** تخصص بعض الدول على اختلاف أنظمتها السياسية مكافأة نقدية لكل عضو من أعضاء البرلمان، ولكن السبب الرئيسي لهذا التخصيص في رغبة هذه الدول لضمان تقدم أصحاب الكفاءات لإشغال مثل هذه الوظائف وتحمل مسؤولية تمثيل الشعب وبالتالي قيامهم بواجباتهم الوظيفية على الوجه الأكمل، إلا أن عملية تحديد هذه المكافآت النقدية لأعضاء البرلمان، تختلف باختلاف الدول، فبعض الدول تحددها وفق لما ينص عليه الدستور، تحدد دول أخرى هذه المكافأة من خلال صدور قانون معين بذلك[1].

ثانيا: الإعانات

تعتبر الإعانات تيارا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية أو هيئات عامة أو خاصة، دون يقابله تيار من السلع والخدمات تحصل عليها الدولة.

---

[1]- محمد سليمان سلامة، مرجع سابق الذكر، ص ص 63-64 .

[2]-فتحي أحمد ذياب ،مصدر سابق الذكر، ص 66.

وتختلف الإعانات فيما إذا كانت دولية أم داخلية وسنبحثها تباعا:

1) **الإعانات الدولية:** تتمثل في المبالغ النقدية التي تدفعها دولة معينة إلى دولة أخرى، أي أن الأولى تقوم بدفع هذه الإعانات، إذا وجد لديها فائض إلى دولة أخرى بسبب مشاركة الأخيرة في الاتجاه السياسي، من أمثلتها الإعانات التي تدفعها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول إلى أوربا الغربية[2].

2) **الإعانات الداخلية:** هي المبالغ المالية التي تدرجها الدولة في ميزانيتها العامة وتوجه لأغراض إدارية، اقتصادية، اجتماعية.

ثالثا: أثمان مشتريات الدولة:

وتمثل قيمة الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة باقتنائها وتخصصها لإشباع الحاجات العمومية.

وتظهر عند معالجة هذه الحالة المسائل التالية:

أ- **من حيث السلطة التي تقوم بالإشراف على عملية الشراء:**

فقد تكون هذه السلطة مركزية واحدة أو سلطات لا مركزية متعددة ولا شك أن مسألة الحصول على الأدوات والمعدات كالأثاث وغيرها وتحديد نوعيتها لا يتطلب خبرة واسعة أو دراية كبيرة، كما أن أمر الحصول عليها يعتبر من الأمور ذات الطبيعة المستعجلة، لذلك يودع أمر توفيرها إلى الجهات المختصة.

ب- **من حيث الأسلوب الذي يتم به الحصول على المقاولين وهل هو طريق المناقصة أم الممارسة:**

والمناقصة دعوة سرية مفتوحة بشروط معلنة ويقدم الراغبون للاشتراك فيها عروضهم و عطاءاتهم للتعاقد على الأشغال العامة أو توريد مهمات وأدوات ومواد ولوازم إلى الدولة، أما الممارسة فهي أن تعقد الدولة اتفاقا مع مقاول معين دون أن تعلن مسبقا عن طبيعة العمل الذي تريد القيام به في شكل مناقصة وتلجأ الإدارات المختصة إلى هذا الأسلوب عندما توسم في أحد المقاولين وإخلاص معنيين للقيام بعمل معين.

هذا ويبقى أسلوب اللجوء إلى المناقصة هو الأصل لأنه الطريقة المفضلة غير أن هنا لا يمنع من استخدام الطريقة الثانية، إن وجدت الدولة ما يبرر اللجوء إليه[1].

ج- من حيث الكيفية التي يتم الحصول بها على هذه المستلزمات:

فقد تقوم بذلك الهيئات العامة عن طريق شراء هذه الاحتياجات من السوق مباشرة أو أن تطلق لتوفير هذه الاحتياجات المقاولين والموردين المختصين بعملية الشراء، ومن أبرز عيوب أسلوب الشراء المباشر من السوق، أنه لا يحفز الموظف المعني بالشراء إلى أخذ الوقت الكافي لتقدير الحاجة إلى الشراء واختيار مصدر التوريد والتفاوض على الأسعار والشروط الأخرى التي يحددها العقد، ثم تتبع عملية الشراء حتى تصل المواد والآلات أو المهمات المشتراة، إلى المخازن المطلوبة، لذلك تلجأ الدولة إلى المقاولين المختصين، لأن لديهم خبرة كافية بأوضاع السوق وأسعار المواد والسلع وأنواعها، غير أن الدولة الاشتراكية تتولى هذا الأمر بنفسها أو بواسطة أجهزتها المتخصصة بالشراء[2].

رابعا: أقساط الدين العمومي وفوائده

القروض العمومية عبء ثقيل على الموازنة العامة للدولة لما تتطلبه من تحميلها قيمة الفوائد السنوية، وتسديد المبلغ الأصلي المقترض نهاية الفترة الزمنية المحددة في شروط إصدار القرص العام، ومن الأهمية أن تعمل الدولة على التخلص ما أمكن من عبء ديون العمومية (أيا كان نوع هذه القروض وآجالها) وذلك بتخصيص الموارد المالية لخدمتها[2].

---

[1]- فتحي أحمد ذياب، مصدر سابق الذكر، ص ص 66-67.

[1]-فتحي أحمد ذياب، مصدر سابق الذكر، ص 68 .

[2]- أسماء ناويس، أثر سياسة الإنفاق العمومي على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 20.

المبحث الثالث: نمو النفقات العمومية

هناك الكثير من العوامل التي تحدد حجم النفقات العمومية، فمن المهم معرفة هذه الاعتبارات والتي تعتبر أساس السياسة الانفاقية، من جانب آخر تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العمومي من أبرز الظواهر التي اهتم بها علماء المالية العامة، والتي كانت نتيجة جملة من الأسباب، وكل هذا يستدعي القيام بعملية ترشيد النفقات.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في النفقات العمومية

إن حجم الإنفاق العمومي تحدده مجموعة من الضوابط والمعايير ومراعاة لعدد من المحددات وذلك تجنبا لأية آثار سلبية نتيجة الإقرار العشوائي واللامدروس لهذه النفقات.

الفرع الأول: محددات النفقات العمومية

هناك بعض العوامل التي تحدد النفقات العمومية، وأهم هذه العوامل ما يلي:

1- 1- دور الدولة: تعكس النفقات العمومية حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي، ومن ثم فإن دور الدولة يحدد حجم النفقات العمومية، لأن قيام الدولة بوظائفها هو الذي يستلزم هذه النفقات، ومن هذه الناحية نجد أن النفقات العمومية خلال القرن 18-20 قد مرت بالمراحل التالية:

أ- **الدولة الحارسة:** اقتصرت وظائف الدولة في هذه المرحلة على أعمال الجيش والبوليس والقضاء، وقد حددت هذه الأعمال حجم النفقات العمومية وأنواعها وذلك كما يلي:

- انخفض حجم النفقات العمومية نظرا لأن هذه النفقات تعتبر في نظر أصحاب الفكر المالي التقليدي، نفقات استهلاكية، وهذه النفقات يجب أن تضغطإلى أضيق حدود، وذلك من أجل تنمية المدخرات، ومن أجل ذلك فإن خير الضرائب عندهم هي أخفضها سعرا، وذلك حتى لا تضر بتكوين رأس المال، كما أن خير الموازنات عندهم هي أقلها حجما[1].

[1]- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج 1، 1978-1979، ص ص 81-82.

- نظرا لأن النفقات العمومية تمول الوظائف التقليدية للدولة، فقد ترتب على ذلك قلة أنواع النفقات العمومية بالقياس إلى أنواعها في الوقت الحاضر، كما ترتب عليها اقتصار غرضها على هذه الوظائف دون أن تكون أداة تدخل اقتصادي واجتماعي.

ب- **الدولة الرأسمالية المتدخلة:** بدأت الدولة تخرج من مبادئها التقليدية في أوائل القرن الـ 20 تحت تأثير الأزمات وتحت تأثير الأفكار الاشتراكية، وقد أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وقد انعكس هذا في النفقات العمومية من ناحيتين:

أ- ازدياد حجم النفقات العمومية، وقد ترتب هذا على تنوع وظائف الدولة.

ب-تنوع النفقات العمومية بسبب تنوع وظائف الدولة، ذلك أن مسؤولية الدولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى وظائفها التقليدية، قد استتبع تنوع النفقات العمومية وتنوع أغراضها الاقتصادية (محاربة بطالة، إعادة تعمير) والاجتماعية (إعادة توزيع الدخل القومي).

ج- الدولة الاشتراكية: وقد ظهرت سنة 1918 في روسيا، ثم أخذت في الانتشار بعد ذلك وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، ونظرا لتملك الدولة الاشتراكية جزء كبيرا من وسائل الإنتاج وقيامها بالإنتاج، فقد أطلق عليها "الدولة المنتجة"، وكان من نتائج ذلك اتساع نطاق النفقات العمومية الاقتصادية والاجتماعية بصورة غير مألوفة من قبل.

ونخلص من هذا إلى أن النفقات العمومية تتحدد في حجمها ونوعها وفي غرضها تبعا لوظائف الدولة، فإذا اتسعت وتنوعت هذه الوظائف فإن النفقات العمومية تتسع وتزداد أيضا[1].

[1]- محمد سعيد فرهود، مرجع سابق الذكر، ص ص 82- 83.

1-2- مستوى النشاط الاقتصادي:

يمكن القول أن هناك أثرا متبادلا بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم النفقات العمومية، فالدول المتقدمة، تستطيع أن تنفق مبالغ ضخمة من النفقات العمومية، وذلك لارتفاع دخلها القومي، واتساع نطاق الحاجات العامة، التي يمكنها إشباعها.

وتعدل سياستها المالية، وفق التغييرات الاقتصادية الدورية التي تمر بها الدولة، في الوقت الذي تكون فيه النفقات العمومية منخفضة في الدول المتخلفة، لضآلة حجم الدخل القومي وضيق ونطاق الحاجات العامة التي تستطيع الدولة إشباعها.

ومن ناحية أخرى تؤثر النفقات العمومية في مستوى النشاط الاقتصادي، مما يفيد رسم السياسة المالية، في ضوء مستوى النشاط الاقتصادي، أي في ضوء مستوى الطلب الفعلي، وحسب المرحلة التي يمر بها الاقتصاد القومي، رواج أو كساد، بما يحقق التشغيل الكامل في الدولة المتقدمة، وبما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتخلفة[1].

1-3- قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة: إن قدرة الدولة في الحصول على الإيراد العام هي قدرة مستمدة من القوة الجبرية أو قوة القانون لمن هذه القدرة هي ليست قدرة لا نهائية أو غير محدودة بل تتحدد هذه القدرة في ظل الظروف الاقتصادية للأفراد حيث أن فرض مستويات عالية من الضرائب والرسوم تفوق قدرة الأفراد على دفع هذه الضرائب سيكون لها آثار سلبية تعلى الاقتصاد القومي ككل، من حيث انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية بسبب ارتفاع مستويات التهرب الضريبي وانخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وهجرة رؤوس الأموال وانخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تدني العوائد من هذه الاستثمارات، حيث أن معظم هذا العائد سيعود إلى الحكومة بشكل ضرائب ورسوم[2].

[1]- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي،-الجزئي والكلي-دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011،ص270 .

[2]-محمد خصاونة ، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص 60 .

إن المقدرة التكليفية القومية أو الطاقة الضريبية القومية تعتبر أحد مكونات المقدرة المالية القومية، ويقصد بها قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية دون إحداث أي ضغوط اقتصادية أو اجتماعية تؤثر سلبا على مستوى معيشة الأفراد[2].

وبالتالي فإن قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المحلية لتمويل الإنفاق العمومي تتأثر بالمقدرة المالية القومية أو قدرة الحكومة في الحصول على الإيرادات دون التأثير بشكل سلبي وكبير على القدرة الاقتصادية، ففي الدول التي تتمتع بقدرة قومية اقتصادية يلاحظ زيادة حجم الإنفاق العمومي على عكس من الدول ذات القدرة القومية المالية المتدنية، والتي يلاحظ بها انخفاض حجم الإنفاق العمومي لعدم توفر مصادر مالية كافية لتمويل هذا الإنفاق[1].

الفرع الثاني: ضوابط النفقات العمومية

لابد من وجود عدة ضوابط من أجل التحكم في النفقات العمومية وهناك ثلاث ضوابط متعامل بها وسنذكرها فيما يلي:

2-1- تحقيق أكبر قدر من المنفعة:

ويعني هذا ألا توجه النفقة العمومية لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون البعض الآخر، ويقتضي اكبر قدر ممكن من المنفعة عند البعض، أن تتساوى المنفعة الحدية للنفقة العمومية مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الأعباء العمومية، والواقع أن هذا التحديد يعتمد على المنفعة في مفهومها الفردي وهي بصدد تحديد المنفعة الجماعية لذلك كتاب آخرون إلى أن تحقيق أكبر قدر من المنفعة الجماعية يستلزم أن تتساوى المنفعة الجماعية الحدية للإنفاق في مختلف الوجوه، وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة وجوه الإنفاق مجتمعة مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي لدى الأفراد بعد دفع التكاليف العامة كالضرائب من جهة أخرى وهذا تطبيقا لقاعدة توازن المستهلك [2] .

---

[1]-محمد خصاونة، مصدر سابق الذكر، ص 60 .

[2]- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 54.

إن معرفة مبلغ النفقات العمومية الذي ينفق على وجه معينة لها فائدتها حتى ولو كان من المتعذر قياس المنفعة التي تعود على المجتمع منها، وتتمثل هذه الفائدة في إفساح المجال أمام الرأي العام والسلطة التشريعية لمراقبة الحكومة وهي بصدد توزيع مبالغ النفقات العمومية بين وجوه الإنفاق المختلفة[1].

2-2- ضابط الاقتصاد في النفقات:

من البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى الناجمة عن النفقة لا تتصور إلا إذا كان تحقيقها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة، وعليه يتعين على سائر الهيئات والمشروعات العامة في الدولة مراعاة الاقتصاد في إنفاقها وتتجنب التبذير ومن مظاهر التبذير الحكومي:

- إسراف وتبذير في الاستهلاك العام، مثل: مصروفات الإضاءة والمياه التي تدفعها دولة دون استخدامها.
- الاهتمام بتشييد المباني الضخمة، والتأثيث الفاخر لدُور الحكومة والمرافق العمومية، استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها[2].

2-3- تقنين النشاط المالي والإنفاق العمومي وأحكام الرقابة على النفقات:

فيما يتعلق بتقنين القواعد الإجرائية للإنفاق العمومي، فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العمومية، أو إجرائها، فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق العمومي وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدي النفقة العمومية في وموضعها، وينجم عنها فعلا النفع العام الذي تستهدفه، وعليه فغن تقنين النشاط المالي و الإنفاقي للدولة يقتضي أن تكون نفقاتها العمومية مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها، وتنفيذها على النحو المبين في الموازنة العامة والقوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى[3].

---

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق الذكر،ص55.

[2]- سمير الشاعر، المالية العمومية والنظام المالي الإسلامي، الدار العربية لعلوم الناشرون، ط 1، 2011، ص 83.

[3]- محمد خالد المهابني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني في الإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013، ص 23.

الرقابة على الإنفاق العمومي:

تأخذ الرقابة ثلاثة أشكال مبينة في الشكل التالي:

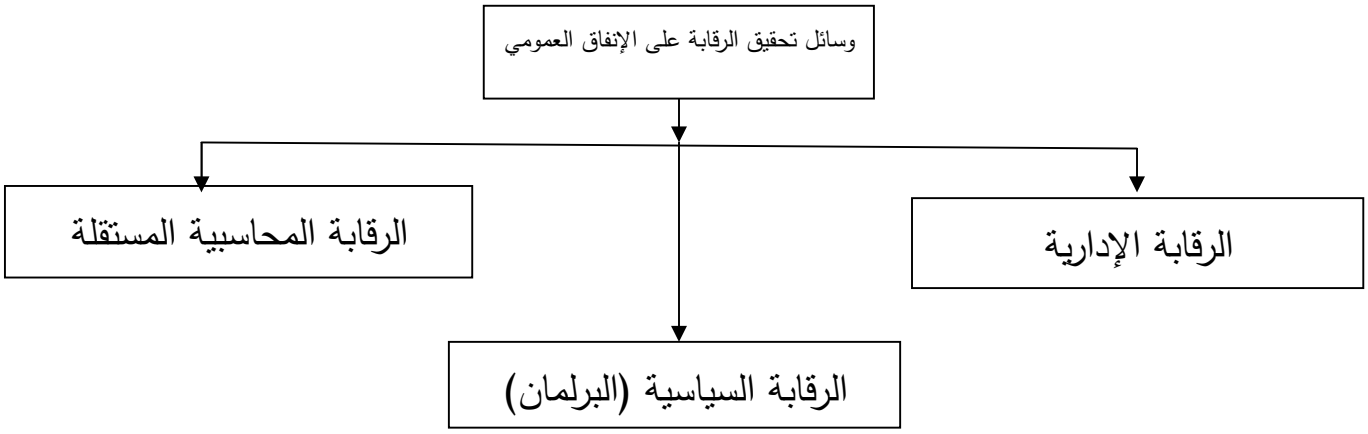

المصدر: سوزي ناشد عدلي، الوجيز في المالية العمومية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2000(بتصرف).

1- **الرقابة الإدارية:** وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتنحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق "Contrôle A Priori"، وفي واقع الأمر، إن هذا النوع ومن الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الإنفاق، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها، ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم الإنفاق العام نفسه حيث غالبا لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها.[1]

[1]- سوزي ناشد عدلي، الوجيز في المالية العمومية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2000، ص 54.

2- **الرقابة السياسية (البرلمانية):** وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية، وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي، هذا النوع من الرقابة، على الرغم من أهميته، قد يكون قليل الفاعلية، خاصة في الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة ولو كانت مخطئة.

3- **الرقابة المحاسبية المستقلة:** فهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جمع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني، وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها، ويتولى هذا النوع ومن الرقابة في مصدر الجهاز المركزي للمحاسبات، وفي فرنسا محكمة المحاسبات "Cour Des Comptes"

ومما لا شك فيه أن هذا النوع ومن الرقابة يعتبر أكثر فاعلية نظرا لتخصص القائمين به، وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة وحق وقف المخالفات والأخطاء المالية وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار[1].

[1]- سوزي ناشد عدلي، مرجع سابق الذكر، ص 55.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العمومية

إن ظاهرة اتجاه النفقات العمومية إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام، أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة إلى مالية الدولة، وبمختلف الدول وذلك نتيجة تطور دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وتكون هذه الزيادة ناتجة عن عدة أسباب، ويمكن أن تكون هذه الأسباب حقيقية أو ظاهرية، ولكل منها تأثير يختلف عن الآخر، وسنحاول ذكر أهم هذه الأسباب.

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العمومية زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وزيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما، كما تشير إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وترجع هذه الزيادة إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي:

1- 1- الأسباب الاجتماعية:

فقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التمركز في المدن والمراكز الصناعية وإلى زيادة النفقات العمومية المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية، ... الخ، ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف، كما هو معلوم، كذلك أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطالبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز و الشيخوخة وغير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية وزيادة النفقات العمومية وبصفة خاصة النفقات التحويلية[1].

[1]- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، ص 101.

1-2- الأسباب المالية: وتتلخص هذه الأسباب في التطور الكمي والنوعي في الإيرادات العامة، فنتيجة للتطور الحاصر في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتطور العلاقات الدولية وظهور المنظمات العالمية، كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، وظهور حقوق السحب الخاصة فيها، كل هذا أدى إلى إزدياد حجم الإيرادات العامة، فنتيجة تطور اقتصاديات الدول وتطور علاقتها أيضا فتحت الطريق للحصول على أنواع القروض العامة الخارجية[1].

فأصبحت الدول تلجأ إلى الاقتراض من في الحالات الطبيعية الغير استثنائية، وكذلك نتيجة التطور العلمي التكنولوجي تطورت صناعات الدولوزاد إنتاجها ونتيجة تطور العلاقات الدولية فتحت الأسواق وعقدت الاتفاقيات التبادلية التجارية، كل هذا فتح الأفق في زيادة الإيرادات وتولد فائض في الإيرادات العامة مما دفع بالدول إلى زيادة حجم النفقات العمومية للجمهور ولتحديث وتطوير دولها[1].

1-3- الأسباب السياسية:

هذه الأسباب تبدو من خلال بعض العوامل التي تؤثر في ازدياد النفقات العمومية، وأهم تلك العوامل انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية، ودرجة نقاء الأخلاق السياسية، وبيان ذلك أنه يترتب على انتشار المبادئ الديمقراطية اهتمام الدولة بحالة الطبقات المحدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات اللازمة لها، وفضلا عن أن النظام الحزبي، يدفع الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية إرضاء الناخبين وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، ويترتب على هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العمومية، كذلك يؤدي تقرير مبدأ المسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما يحكم به للدولة من تعويضات، ومن ناحية أخرى فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في العصر الحديث، بالإضافة إلى ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة، منظمات إقليمية متعددة[2].

---

[1]- سمير صلاح الدين الحمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، ط 1، 2015، ص 77.

2-عادل أحمد حشيش، مصدر سابق الذكر، ص 101.

أدى إلى زيادة الإنفاق العمومي على هذه المجالات، وفوق كل ما تقدم، فإنه مما لا شك فيه عدم توافر بعض الصفات الشخصية لدى العاملين، وبخاصة ذات القيم الأخلاقية له أثره المدمر في زيادة نفقات الدولة، الأمر الذي نجدنا معه بغير الحاجة لتعداد الأمثلة الدالة عليه (وهي تمثل انحرافات بطبيعة الحال)[1].

1-4- الأسباب الإدارية: ترتبط هذه الأسباب بزيادة حجم السكان في كل دولة مما يتطلب تقديم خدمات وإشباع حاجات بحكم أكبر ومع زيادة السكان توسع حجم المدن مما تطلب إنشاء إدارات جديدة أو منظمات ومؤسسات جديدة ولتواكب حجم التغير الحاصل لدى الجمهور مما تطلب ذلك زيادة التخصصات المطلوبة لتلك الإدارات والمرافق التابعة للوزارات فأصبح هناك تطورات في الهياكل التنظيمية أفقيا مما تطلب من ذلك زيادة المستلزمات الإدارية اللازمة لإنجاز المهام المطلوبة، وكذلك زيادة عدد الموظفين الذين سيشغلون بها الملاكات الوظيفية التي استحدثت جراء التوسع والتنوع في حجم الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى أن سوء الإدارة في بعض دول العالم والفساد الإداري أيضا كلفت الدول الكثير من جراء هدر الأموال أو عدم عملية التخطيط الإداري، أو سوء تقدير الأداء، بحيث من الملاحظ أن عدم تقييم الأداء الإداري يجعل المنظمات تستوعب موظفين بعدد أكبر من حجم الخدمة المقدمة، كل هذه الأمور الإدارية كلفت الدول الكثير من النفقات وخاصة عندما تتفق هذه الإدارات نفقات غير منتجة، ومظهرية ويكون إنتاجها أقل قيمة من نفقاتها[2].

1-5- الأسباب الاقتصادية:

إن التطور الذي لحق بالفكر الاقتصادي والذي تمثل في سقوط سياسة الحرية الاقتصادية، وفي الائتمان بضرورة التدخل في الشؤون الاقتصادية، مما أدى دورا هاما

---

[1]- عادل أحمد حشيش، مصدر سابق الذكر، ص ص 101-102.

[2]- سمير صلاح الدين حمدي، مصدر سابق الذكر، ص 76.

[3]-محمد خالد المهابني، شحادة الخطيب، المالية العمومية، منشورات جامعة دمشق، ص 115.

في زيادة النفقات العمومية للأغراض الاقتصادية، وقد عرف القرنين الـ 19-20 أزمات اقتصادية وانتشار البطالة[3].

مما أدى إلى نقص التشغيل وأدى إلى تعدد الأزمات الاقتصادية التي واجهها النظام الرأسمالي، وانتشار الاشتراكية، إلى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي الذي فرضه عليها النظام الاقتصادي الحر وجعل نشاطها مقتصرا في أداء وظائفها التقليدية التي حددها مفهوم الدولة الحارسة، فلجأت الدولة إلى إتباع سياسة جديدة قائمة على التدخل في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه تلقائيا، فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط الاقتصادي التي أضفت عليها طابع الدولة المتدخلة، وخاصة بعد انتشار الفكر "الكينزي" الذي أثبت عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن التلقائي دون تدخل من جانب الدولة التي تعتبر مسؤولة عن تحقيق كل من التوازن والاستقرار الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العمومية وتعددها، سواء بتوزيع الإعانات أم القيام بالمزيد من الاستثمارات العامة، يفرض الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، أو بمعنى آخر بقصد زيادة الدخل القومي، مثل السياسة الجديدة التي اتبعتها حكومة الرئيس روزفلت في عام 1933 وسياسة القوة الشرائية التي اتبعتها حكومة ليون بلوم في فرنسا عام 1936.

1-6- الأسباب العسكرية: تعد الأسباب العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العمومية، وإلى دفع هذه النفقات باتجاه التزايد المستمر، والنفقات الحربية، (نفقات الدفاع) هي من أهم فقرات النفقات الحكومية، وقد درج بعض الاقتصاديين والماليين، على دراسة هذه الأسباب ضمن الأسباب السياسية، ولكن نظرا لطبيعتها الخاصة، واستقلالها، وتحديدها في ضوء اعتبارات اقتصادية، واجتماعية وسياسية و إستراتيجية، كان لها هذه الفقرة الخاصة بها.

وترجع أهمية الأسباب العسكرية إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بتنفيذها حتى في ظل أفكار المدرسة التقليدية التي جعلت مهمة الدفاع الخارجي من أولى واجبات

الدولة اتجاه المواطنين، إضافة إلى ذلك فإن مهمة الدفاع ترمي إلى تحقيق منفعة عامة، تتمثل فيما تخلفه هذه النفقات من شعور المواطنين بالأمن والطمأنينة[1].

وهما غير خاضعين للقياس الكمي والنقدي، وتهيئ الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و تتضمن النفقات العسكرية النفقات الموجهة إلى رواتب وأجور العاملين من عسكريين وفنيين وإلى قيمة الآلات والمعدات ونفقات الصيانة سواء في فترة الحرب أو في فترة السلم.

وتزداد النفقات العسكرية خلال فترة الحروب زيادة كبيرة وتشكل نسبة مرتفعة من الموازنة العامة ومن الدخل القومي، غير أنها تعود للانخفاض بعد انتهاء الحرب، ولكنها لا تنخفض عادة إلى المستوى الذي كانت عليه قبل اندلاع الحرب، بل تظل مرتفعة عنه[2].

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العمومية

وتعني الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العمومية تلك التي تؤدي إلى تضخم أرقام النفقات العمومية دون أن يقابلها في حجم الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين أو تحسين نوعيتها أو مستواها.

وأهم هذه الأسباب تتلخص فيما يلي:

2-1- انخفاض القوة الشرائية للنقود:

يلاحظ بشكل عام أن القيمة الشرائية للنقود تميل للانخفاض على مر السنوات مما يؤدي إلى زيادة المبالغ النقدية التي تدفع من قبل الدولة للحصول على سلعة أو خدمة معينة، كانت تحصل عليها في السابق بكلفة أقل، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع مشتريات الدولة لارتفاع سعرها، وهذا يؤدي إلى تزايد النفقات العمومية مع بقاء

[1]- محمد خالد المهابني، مرجع سابق الذكر، ص 115 .

[2]- محمد خالد المهابني، شحادة الخطيب، مصدر سابق الذكر، ص ص 120-121.

حجم ومستوى السلع والخدمات المؤداة ثابتا لذلك يعتبر هذا التزايد ظاهري كونه لا تقابله زيادة في خدمات الدولة المقدمة للمواطنين[1].

2-2- اتساع مساحة الإقليم وزيادة عدد السكان:

الحالة الأولى: (اتساع مساحة الإقليم) يترتب على ضم إقليم جديد إلى دولة معينة زيادة في النفقات العمومية ولكن هذه الزيادة قد تكون ظاهرية بالنسبة للدولة، إذ قد لا يترتب على هذا الانضمام أية زيادة بالنسبة للإقليم بمساحته القديمة.

الحالة الثانية: (زيادة عدد السكان) يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى فزيادة النفقات التي تترتب عليه ليست زيادة ظاهرية بحتة بل أنه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد سكانها[2].

2-3- اختلاف الطرق المحاسبة المالية: (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة) كان المنتج فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها المباشرة العامة للدولة، مما كان يجعل النفقات العمومية الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة كافة نفقات الدولة وإيراداتها – دون تخصيص- في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العمومية في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعت تغير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة[3].

---

[1]- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط 1، 2010، ص 38.

[2]- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان مطبوعات، ط 1، 2001، ص 23.

[3]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات، ط 4، ص ص 91-92.

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العمومية

المقصود بترشيد النفقات العمومية هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير محاولة لتحقيق التوازن بين النفقات العمومية وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة، والواقع أن ترشيد النفقات العمومية يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:

1- **تحديد الحجم الأمثل للنفقات العمومية:** أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العمومية نحو تزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه "الحجم الأمثل للنفقات" وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

2- **إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:** تتضمن دراسة الجدوى أي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

3- **الترخيص المسبق من السلطات التشريعية:** تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه يجب أن يكون مسبق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها[1].

[1]- محمد طيب ذهب، دور سياسة الإنفاق العام والاستثمارات العمومية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر 2001-2004، شهادة ماستر أكاديمي، اقتصاد عمومي، 2015/2014، ص ص 11-12.

4- **تجنب الإسراف والتبذير**: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العمومية في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي السلطة والنفوذ.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ... إلخ.

ولا شك أن ترشيد النفقات العمومية يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابق، وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة لمختلف أنواعها على النفقات العمومية[1].

[1]- محمد الطيب ذهب، مرجع سابق الذكر، ص 12.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل وتطرقنا لمختلف جوانب النفقات العمومية، توصلنا إلى أنها وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها، حيث أن الدولة تسعى من خلال تسيير نفقاتها العامة إلى تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين.

كما أن ازدياد النفقات العمومية إحدى أهم السمات المميزة للمالية العامة، لذا يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة وهي العوامل التي تحدد حجم النفقات العمومية حيث تسعى الدولة من خلالها إلى ترشيد الإنفاق العمومي وزيادة فاعليته.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي ونظرياته

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وأهم الأهداف لأي سياسة اقتصادية، إذ يعد وسيلة من أجل تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما أنه يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع، ويرتبط تحقيق النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الأساسية تعتبر بمثابة المجال الملائم لتحقيقه وتطويره، أي أن نجاح عملية تحقيق النمو الاقتصادي مرتبطة ارتباطا وثيق بمدى توفر المناخ المناسب.

نحاول من خلال هذا الفصل أن نقدم لمحة عامة حول مفهوم النمو الاقتصادي، أهميته، أنواعه، مقاييس وطرق قياسه، وكذا أهم النماذج والنظريات التي وضعت في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، فمن الضروري معرفة بعض المفاهيم وأهم النقاط الخاصة بالنمو الاقتصادية.

فما هو النمو الاقتصادي؟ وما هي أهم عناصره وأنواعه؟ وما هي المتطلبات والأفاق الخاصة بالنمو الاقتصادي؟ وفما تتجلى أهميته ؟

المطلب الأول: التنمية والنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره.

من خلال من المطلب سنتعرف على مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية، وما هو الفرق بينهما.

الفرع 01: مفهوم النمو الاقتصادي.

اختلف مفهوم النمو الاقتصادي باختلاف وجهة نظر الباحثين إلا أنه يصب في معنى واحد، سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف تبين مفهوم النمو الاقتصادي.

يمكن أن يعرف بأنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوما على عدد السكان، حيث التعريف الأول أقرب إلى الواقع لأنه يقيس معدل النمو الاقتصاد عبر الزمن، أما الثاني فيشير إلى متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما[1].

ويمكن أن يعرف على أنه زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج[2].

---

[1]– محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خرسي، نعتال علي عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر، ط1، 2010، ط2، 2013، ص 343.

[2]– كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصادي، دار صفاء للنشر، ط1، 2005، ص 281.

كما يمكن القول بأنه الناتج في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، كما انه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية [1].

يشير النمو الاقتصادي إلى التغيير الإيجابي في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة معينة، وعادة ما تكون فترة طويلة، من الناحية العلمية فإن المؤشر الأكثر استخداما لقياسه هو المحلي الإجمالي، يقاس بالحجم أو بالأسعار الثانية، لتصحيح أثر التضخم.

معدل النمو هو معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي، وكثيرا ما يستخدم نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر على التنمية في الثروات الفردية التي يتم استيعابها في مستوى المعيشة[2].

كما قيل عن النمو الاقتصادي بأنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للفرد، فإن أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرافقها عادة نمو اقتصادي، يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[3].

النمو الاقتصادي= مجموع الناتج المحلي الإجمالي / مجموع عدد السكان

الفرع 02: التنمية الاقتصادية.

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها "عملية" يتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي (مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية) لدولة ما على مر الزمن بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل[4].

[1]– سهيلة فريد النيابي، التنمية الاقتصادية، دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر، ط 2015، ص 98.

[2] –https://fr:wikipedia.org/wiki/crossance économique consule, le 18/03/2018.

[3]– عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل التحديات الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعية الجديدة، 2011، ص 76.

[4]– محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علوم الاقتصاد، الدار الجامعية، ص 404.

الفرع 03: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يمكن توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتحاد أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكل للمجتمع. يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. لا يهتم بالشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

المصدر:جلال خشيب ،النمو الاقتصادي ،المأخوذ من الموقع الالكتروني www.alukah.net

المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي وأنواعه.

نظرا لأهمية النمو الاقتصادي البالغة التي تغير مهمة جدا، يجب معرفة ودراسة هذه الأهمية، كما أن للنمو الاقتصادي أنواع مختلفة، لذا من المهم التعرف على أهمية النمو الاقتصادي وأهم أنواعه، وما هي أهم العناصر التي يقوم عليها النمو الاقتصادي؟

الفرع 01: أهمية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكافة الدول وذلك كونه يقدم مجموعة من المساعدات والمساهمات ومن هنا تبرز أهمية وجود النمو الاقتصادي حيث:

- يساهم في زيادة الدخل ويقدم مساعدات هائلة لعدد كبير من المؤسسات، شركات هذه الدول بالشكل الذي يقودها في نهاية الأمر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي كما يساعد على زيادة دخل الأفراد، هذا ما يساعد في تحسين ظروف معيشتهم.
- يساعد على توفير الحاجات الأساسية، كالمأكل والمشرب، بالنسبة للكثير من الأفراد بأسعار مناسبة.
- يساهم في التخلص من مشكلة البطالة التي تؤرق الكثير من الدول، وذلك لأن النمو الاقتصادي يساعد على توفير فرص العمل المناسبة للشباب في الكثير من القطاعات.
- يدعم العديد من القطاعات الهامة في الدولة مثل التعليم والصحة، ويساهم أيضا في دعم ميزات المدفوعات [1].

الفرع 02: عناصر النمو الاقتصادي

يمكن حصرها في ما يلي:

1- العمل: ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

2- رأس المال: مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معينة يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

3- التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية[2].

---

[1]- https://www.almrsal .com. /post/ 453629 .

[2]- جلال خشب، مصدر سبق ذكره، ص09 .

الفرع 03: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب التفريق بين 03 أنواع للنمو:

1-النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية .

إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

2-النمو العابر أو الغير مستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3-النمو المخطط: هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط.

وهو نمو ذاتي الحركة، إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية[1].

[1]- محي دين حمداني ،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل ،دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع تخطيط ،جامعة جزائر 2008-2009 ص 8.

المطلب الثالث: متطلبات النمو الاقتصادي وآفاقه

حتى يكون تطبيق النمو الاقتصادي جيدا يجب أن تتوفر مجموعة من المتطلبات تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، كما يجب الاعتماد على مجموعة من الأسس والمنطلقات تعتبر بمثابة أفاق للنمو الاقتصادي.

الفرع 01: متطلبات النمو الاقتصادي

يعتمد تطبيق النمو الاقتصادي على مجموعة من المتطلبات و هي:

- توفير كافة المعلومات المالية التي تساعد في دعم النمو الاقتصادي.
- وضع الخطط الاقتصادية التي تساهم في توفير العديد من الأفكار التي تدعم الاقتصاد.
- توفير الوسائل التكنولوجية المناسبة التي تعمل على دعم الإنتاج المحلي.
- تدريب العمال، والموظفين ضمن القطاع الاقتصادي، عن طريق توفير مجموعة من الدورات التأهيلية، والتدريبية في مختلف المجالات المهنية.
- نشر الوعي الاقتصادي عند الأفراد من خلال الاستعانة بوسائل الإعلام المتنوعة[1].

الفرع 02: أفاق النمو الاقتصادي

وفقا لتوجيهات الرؤية الإستراتيجية والخطة الخماسية الثانية وما أكدته إستراتيجية التخفيف من الفقر، لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، وللدفع بعجلة النشاط الاقتصادي إلى مستويات متقدمة على المدى المتوسط والبعيد فإنه لا بد من اعتماد الأسس والمنطلقات الإستراتيجية التالية:

- أن يكون معدل النمو الاقتصادي المنشود مولدا لغرض العمل ويساهم في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة .
- التقليل من الاعتماد على العوائد النقطية للحد من أثار التقلبات السلبية على الأوضاع الاقتصادية[2] .

---

[1]–WWW.MAWDOOA.COM

[2]– أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي نظريا وتطبيقا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014، ص 153.

- تفعيل مصادر النمو غير تقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة في الاقتصاد.
- تعزيز الشراكة مع دول الجوار والجهات المانحة والاقتصاديات المزدهرة في العالم، لضمان تدفق رأس المال لتمويل الاستثمار العام والخاص للنهوض بالنشاط الاقتصادي[1].

الفرع 03: مراحل النمو الاقتصادي

يوضح الاقتصادي روستو في نظريته مراحل النمو الاقتصادي 1960، أن عملية النمو الكاملة تمر بخمسة مراحل وهي:

1-مرحلة المجتمع التقليدي: يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي حسب رأيه يتمثل في محدودية الإنتاج بأقصى حد للإنتاج المتاح للفرد وذلك يرجع إلى طبيعة التكنولوجيا المتخلفة والسائدة آنذاك أو الاعتماد على الوسائل البدائية في الإنتاج.

2-مرحلة التمهيد للانطلاق: تتميز هذه المرحلة بتغييرات هامة في المجالات الاقتصادية فضلا عن ظهور فئة جديدة ترغب في التجديد الاقتصادي والابتكار وتجعل منه ممكنا، ومن أهم التغيرات في المجال الاقتصادي زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان وزيادات الاستثمار والابتكار في القطاع الزراعي، مما يخلق فائض يمكن استغلاله بالمجال الصناعي.

3-مرحلة الانطلاق: تعتبر من أهم المراحل في عملية النمو الاقتصادي وقد عرف روستو هذه المرحلة بمجموع التغييرات التالية:

- ارتفاع معدلات الاستثمار في الدخل القومي.
- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة[2].

[1]-أحمد يوسف دودين ،مرجع سابق الذكر ص،153.

[2]- عدة أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 02، 2016/2015، ص ص 92-93.

ويرى روستو من خلال تجارب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها أن هذه الفترة تدوم حوالي 20 سنة تقريبا لينتقل المجتمع بعدها إلى مرحلة التالية.

4-مرحلة الاندفاع نحو النضوج: وللاختصار يطلق عليها مرحلة النضوج، وتدوم هذه المرحلة حسب روستو 40 سنة وتتميز بانتشار التكنولوجية الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي والقدرات التكنولوجية والتنظيمية في عمليات الإنتاج.

5-مرحلة الاستهلاك الوفير: وتتميز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة والاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي حيث تصبح عندها الضروريات من السكن والغذاء لا تمثل أهداف استهلاك رئيسية، ويرى روستو أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغرب أوروبا قد وصلت إلى هذه المرحلة[1].

[1]- عدة أسماء، مرجع سابق الذكر، ص93.

المبحث الثاني: أساسيات النمو الاقتصادي:

انتقل اختلاف مفاهيم التنمية الاقتصادية ونظرياتها والنمو الاقتصادي ونماذجه إلى تباين وتعدد المقاييس التي تقيسها، إلى درجة التداخل بينها وتأثر هذا التغيير بعامل الزمن حيث بعد أن كان الاهتمام بمقاييس تتعلق بالدخل، انتقل الأمر إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية (الغذاء،الصحة والتعليم) فأخرى لها صلة بالتنمية البشرية واقتصاد المعرفة وأخيرا إلى مقاييس ترتبط بالتنمية الإنسانية.

المطلب الأول: مقاييس النمو الاقتصادي وطرق قياسه

بشكل عام يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق بمعايير الدخل ،المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية وسنتناول هذه المعايير كالآتي:

الفرع 01: مقاييس النمو الاقتصادي

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس النمو الاقتصادي:

أولا: معايير الدخل.

ثانيا: معايير اجتماعية.

ثالثا: معايير هيكلية.

وسنتناول هذه المعايير تبعا فيما يلي:

أولا: معايير الدخل: تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولابد من التنبيه في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي الإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي[1].

[1]– محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الناشر كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 65.

واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات[1].

1- **معيار الدخل القومي الكلي:** حيث يعتمد هذا المعيار من اسمه على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، فإذا ما حققت دولة كقطر مثلا دخلا سنويا يعادل 65 مليار دولار مقارنة بالبحرين التي لم تحقق إلا 46 مليار دولار لنفس السنة فإننا نقول أن "قطر" أكثر تقدما من البحرين وفقا للمعيار.

وهذا المعيار لقي بعض المعارضة من طرف أوساط اقتصادية، وذلك لكون أن زيادة حجم الدخل القومي يجب أن يرافقها معرفة بعدد سكان الدول محل المقارنة، إضافة إلى الهجرات التي تتم منها وإليها.

1-1- معايير الدخل القويم الكلي المتوقع:

يمكن تعديل المعيار السابق إلى معيار ثان هو معيار الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدول وإمكانيتها المختلفة ولذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.

1-2- معيار متوسط الدخل:

يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان (أي: عدد السكان / الدخل القومي = متوسط دخل الفردي) وهذا المقياس تعرض لجملة من المشاكل يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- نظرا لضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية، لذلك فإن هناك تشكيك في إحصائياتها الرسمية التي تعطى قيما غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل[2].

---

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 65.

[2]- إسماعيل بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1 2012، ص ص 246-247.

وهو ما يعني الخطأ في تقييم متوسط دخل الفرد.

ب–في حساب هذا المتوسط يظهر الخلاف عند حسابه من حيث أنه يحسب لمجمل عدد السكان أم يختص فقط بالسكان العاملين، وقد حسم أمر ذلك بأن حسابه بالنسبة لمجمل السكان يكون مفيدا من نواحي الاستهلاك، أما إذا خص الأمر بالسكان العاملين فإنه سيكون مفيدا من نواحي الإنتاج، وهنا يجب الإشارة إلى أنه يمكن أن ينتج لنا نوعين من المعادلات.

معدل النمو الاقتصادي البسيط:والذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$Tc = \frac{Yrt - Yrt - 1}{Yrt - 1}$$

حيث:

Yrt–1 : الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

Yrt : الدخل الحقيقي في الفترة التالية، Tc: يمثل معدل النمو.

أما معدل النمو الاقتصادي المركب، فيحسب وفق العلاقة التالية:

$$Yrn = Yro(1 + Tc)^n \longrightarrow Tc = \sqrt[n]{Yrn/Yro}$$

حيث Yrn: الدخل الحقيقي في فترة n، Yro: الدخل الحقيق في فترة الأساس، Tc: معدل النمو، n: عدد السنوات[1].

[1]- إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق الذكر ، ص 247.

معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي:

عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل هي:

-الادخار الصافي.

-إنتاجية رأس المال.

-معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي D=Sp-R

حيث:

D: هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: معدل الادخار الصافي.

R: هي معدل نمو السكان السنوي.

P: هي إنتاجية رأس المال.

قام Singer بافتراض أن S= 6% من الدخل الوطني، p=0.2% و R= 1.25%، فإن المعدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D=-0.05% وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير ذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه، وسيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة من 06% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%[1].

[1]- وهراني وهيبة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2015، رسالة ماستر مالية، جامعة ابن خلدون تيارت، ص ص 59-60.

ثالثا: المعايير الهيكلية:

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة إلا أن هذا الوضع، وعلى الأخص منذ تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومنها استمرار تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي ومن هنا اتجهت تلك الدول إلى إحداث تغيرات هيكلية في بيئتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة الدخل ورفع مستويات المعيشة.

تترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر.

كل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي.

أهم تلك المؤشرات:

1-الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على إجمالي الناتج المحلي.

2-الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

3-نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة[1].

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجعه سابق الذكر، ص 108.

الفرع 02: طرق قياس النمو الاقتصادي

طريقة القيمة المضافة:

تعرف القيمة المضافة أنها: "ذلك الارتفاع في القيمة الناتجة عن استعمال سلعة ما في عملية الإنتاج".

أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطة.

حيث أن:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطة: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام= مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي.

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

طريقة الدخل: يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، وبالتالي نلخصها إلى نتيجة معناها أن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني[1].

[1]- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2009/2001)، شهادة ماجيستر نقود ومالية، ص ص 75-76.

حيث:

الناتج الداخلي الخام: هو مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الريوع.

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج بالتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق: الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب الغير مباشرة + قيمة الإهتلاك.

طريقة الإنفاق: يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع وخدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل، وبالتالي فبما أن الإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y=C+I+G+(X-M).....(1)$$

Y: يمثل الدخل الوطني.

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

G: إنفاق القطاع الحكومي.

(X-M): يمثل إنفاق القطاع الخارجي[1].

[1]-بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو وأعباءه

يتوقف النمو الاقتصادي على مجموعة من المحددات كما يتحمل مجموعة من الأعباء سنتطرق لها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

1- نسبة رأس المال: من المعروف منذ فجر التاريخ أن الإنسان يستطيع أن ينتج باستخدام الآلة (حتى ولو كانت أداة بدائية) أكثر مما ينتج بدونها، وما زال هذا التصور صحيحا فإن الكم الأكثر والأفضل من الآلات يمكن من زيادة الإنتاج، لدرجة أصبح معها الاعتقاد بأن معدل التراكم الرأسمالي هو المصدر الأساسي للنمو، وكلما كانت هناك فرصة استثمارية غير مستغلة في اقتصاد ما فإنه يمكن زيادة الطاقة الإنتاجية بزيادة حجم الموجود الرأسمالي (capital stock) وعلى ذلك يمكن أن نتوقع أن يزيد معدل النمو في الاقتصاد كلما زاد نصيب كل عامل من المعدات الرأسمالية التي يعمل بها ذلك لأن زيادة هذه المعدات، كما أن أي تحسينات فنية تطرأ عليها ستؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل[1].

2- الموارد الطبيعية: وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي مثل البترول والمعادن والغابات والأسماك وغيرها، فكلما زاد استغلال هذه الموارد الطبيعية كلما زاد معد النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

3-موارد بشرية: يعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع[2].

---

[1]- نعمة الله محمد نجيب، أسس علم الاقتصاد، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 516.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، 2007، ص ص 470-471.

ولا يعتمد تكوين رأسمال البشري على التعليم أو التدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأسمال البشري.

ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر لتكوين رأسمال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استثمار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية الموارد البشرية، لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، والتدريب الفني والإداري مسألة ضرورة لتنمية المهارات الفنية الأساسية، وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير المهارات المرتفعة، ومجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي[1].

4- التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج:

حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

5- مستوى التقدم التكنولوجي:

هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي لأي بلد، وجوهر هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي[2].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 471.

[2]- علي جدوع شرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، دار الجليس للنشر، ط1، 2010، ص ص 44-45 .

وأدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم، ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية التكنولوجية الحديثة الأثر الكبير في إنجاز التحسينات سالفة الذكر، والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب أن لا يتم حصرهما في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية و الإدارية والتسويق وغير ذلك من المجالات التي تؤثر على النمو الاقتصادي وآليته.

6- البيئة الاقتصادية:

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أية دولة، ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة عمليات الاستثمار والتوسع في هذا الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على حفز التقدم والنمو الاقتصادي[1].

الفرع 02: أعباء النمو الاقتصادي:

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات من أهمها:

1- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.

2- إن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، بل وحتى النامية، أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.

3- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، كلما زاد التقدم المادي ولا غنى الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع[2].

---

[1]- علي جدوع الشرفات، مرجع سابق الذكر، ص 45.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 472.

المطلب الثالث: سمات النمو الاقتصادي وفوائده

هناك مجموعة من السمات والفوائد تميز النمو الاقتصادي سوف نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: سمات النمو الاقتصادي

- زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة.
- حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية،
- التقدم الاقتصادي.

الفرع الثاني:فوائد النمو الاقتصادي

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم وبناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة[1].

[1] - جلال خشيب، النمو الاقتصادي، ص ص09-10 ،المأخوذ من الموقع الإلكتروني www.alukah.net 15:19 26/10/2017.

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

هناك الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث نقائص النظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي التقليدي

الفرع الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

1- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من آدم سميث وديفيد ريكارد والمتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى أراء التجاريين حول مصدر الثورة من التجارة الخارجية، ثم أراء كل من ستيوارت مل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان.

كما أبدى الكلاسيك اهتماما كبيرا لنمو الفائض الاقتصادي، فقاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي على الأمد البعيد، وبذلك انصب بحثهم على جميع العوامل التي تصور تأثريها الكبير على تحديد النمو في المدى البعيد.

وجراء ذلك أمكن لنا حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو فيما يلي:

أ- مفهوم سميث:

لا يعتبر "سميث" القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع.

يقول "آدم سميث" أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) لسوق يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأنه من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال[1].

[1]- أشواق بن قدور ،مرجع سابق الذكر، ص 71.

كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار.

إذ أن تقسيم العمل لا يكون فعالا إلا إذا قام الأفراد بالادخار، ذلك أن الزيادة في الادخار ضرورية، حيث ترفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد.

بالإضافة إلى ما سبق، يرى "سميث" أنه هناك عاملا آخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال ومصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح بدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث بتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل وتكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية، فيتحول بدوره إلى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال، فينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي يؤدي إلى الركود نظرا لتناقص المردودية في القطاع الزراعيين، غير أن هذا الركود يكون مصاحبا لحالة توازن فيها المجتمع، ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية[1].

ب-توماس روبرت مالتوس: الإنتاج والمشكلة السكانية:

تتجلى مساهمة مالتوس في نظريات النمو في إظهاره المشكلة السكانية إلى حيز الوجود وتوجيه الانتباه إلى العلاقة بين الإنتاج والسكان والقوانين التي تتحكم في كل منهما، كما أنه أحسن حتى ولو لم يوضح مشكلة الركود العام في الاقتصاد، إذ أن الإسراع في تراكم المدخرات التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي إلى حد كبير يؤدي إلى إنقاص الطلب الاستهلاكي وبالتالي إلى إنقاص حوافز الإنتاج[2].

[1]- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات ،نماذج، استراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 28.

ج- تحليل دافيد ريكاردو: التوزيع والتراكم:

توصل ريكاردو في أبحاثه إلى أهمية الأرض في عملية التنمية واعتبر أن التنمية تحدث بتقسيم المجتمع إلى طبقات يحدث من خلالها تراكم رأس المال:

1- نظرية التوزيع: وهي التي تقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات:

أ- **الرأسماليون:** وهم الذين يوجهون عملية التنمية والعمل على زيادة وذلك عن طرق الادخار لجزء من أرباحهم التي يتحصلون عليها خلال عملية التنمية والعمل على زيادة الإنتاج.

ب- العمال: وهم الأكبر نسبة فهم يملكون وسائل الإنتاج ويعتمد حجم العمالة فيهم على مستوى الأجور.

ج- ملاك الأراضي: وهي الفئة التي تمد المجتمع بالغذاء والطعام ويمتلكون الأراضي.

2- تراكم رأس المال: اتفق ريكاردو مع آدم سميث بأن زيادة الادخار على حساب الاستهلاك هو لصالح تراكم رأس المال أي كلما زاد الادخار يزيد تراكم المال ويرى ريكاردو أن الرأسماليين هم المسؤولين عن عملية التوزيع، ذلك لأن هؤلاء يقومون بادخار جزء من أرباحهم طالما أن معدلات الربح لم تنعدم.

إضافة إلى آراء هؤلاء الاقتصاديين، أدلى اقتصاديون آخرون كلاسيك بدلوهم في التحدث عن التنمية الاقتصادية، إذ تحدث فريدريك ليست (1864-1889) عن سياسة حماية الصناعات الناشئة وتغير السياسات حسب ما تقتضيه ظروف كل مرحلة، وتنمية القوى الإنتاجية ودوّن في ذلك في كتابه "النظام القومي الاقتصادي".

أما جون ستيوارت ميل فكان ينظر للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين للإنتاج، في حين يعد رأس المال رصيدا (أي تراكمات سابقة لناتج عمل سابق)، ودعي في سبيل تحقيق تنمية مزدهرة للدولة إلى التحكم في معدل المواليد ومعدلات الأجور[1].

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق الذكر، ص ص29-30.

وتشجيع الادخار لزيادة التكوين الرأسمالي، وحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، كما مال نحو حرية التجارة، وكان ضد فرض أي سياسات حمائية للصناعات الناشئة.

إن تيار الكلاسيك وإن كانوا قد أثروا علم الاقتصاد بأفكارهم في ميدان التنمية إلا أن ما يؤخذ عليهم أنهم:

1- اعتبروا أن الرأسماليين هم المسؤولون عن عملية الإنتاج وأنهم يقومون بعملية التنمية طالما معدل الربح يفوق الصفر.

2- تجاهلوا الكيف أي المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية واعتمدوا على المظهر الكمي للظواهر.

3- يزيد على ذلك أنهم يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات الأفراد.

4- اعتبروا الظواهر الاقتصادية أبدية صالحة لكل زمان ومكان.

5- افترضوا أن كمية النقود الناجمة عن ارتفاع الأسعار وهم في نفس الوقت يعتمدون على ثبات حجم النقود المتداولة وسرعة الدوران.

كما أنها تعرضت لانتقادات كبيرة لاعتبارها أن عائد كل عنصر يتحدد بإنتاجية الحدية فالأجر يتحدد بالإنتاجية الحدية لعنصر العمل، أما سعر الفائدة فيتحدد بالإنتاجية الحدية لرأس المال[1].

الفرع 02: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

نظريات ونماذج النظرية الحدية (النيوكلاسيكية)

ركز الحديون اهتمامهم على المشكلات الأساسية العائدة لكل من نظرية القيمة والثمن ومن ثم تكوين الدخل وإعادة توزيعه على العوامل الداخلية في الإنتاج وتتضمن نظرياتهم بالإضافة إلى نموذجي سولو ورامسي[2].

---

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2]- بركات الداودية، بلهزيل أنيسة،أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي رسالة ماستر، علوم تجارية، 2015-2016، جامعة ابن خلدون تيارت، ص 57.

1- النظرية الحدية (النيوكلاسيكية):

أ- حينما تتوافر سلعة ما بعدد معين فإنه كلما استعملت وحدة من هذه السلعة بصورة متتالية تعطي قيمة تنخفض حدتها كلما استعملت وحدة إضافية من هذه السلعة.

ب- كما يوجد أساس للقيمة على الصعيد الذاتي والنفساني، هذا على صعيد النظرية بشكل عام أما مساهمة الحديين في إثراء الفكر التنموي يمكن معرفتها انطلاقا من أفكار بعض روادها وأهمهم:

1-1- القيمة والثمن:

يعتبر (Alfride Marshelle) بلا شك مؤسس هذه المدرسة أو التيار وقد تناول التنمية في نظريته عن القيمة والثمن حيث:

أ- **نظرية القيمة:** أدخل العرض والطلب المعاني لتحليل القيمة في نظره تتوقف على جانبين معا (النفقة والمنفعة).

ب- نظرية الثمن: وتتضمن آليتي العرض والطلب من خلال منحنييهما:

- منحنى العرض.
- منحنى الطلب.

ج- نظرية التوزيع: إن تحليل التوزيع عند مارشال يعتمد على تقسيم عناصرها وعائداتها على الترتيب: الربح، الأجر، الفائدة، والمنظم عائده الريع.

د- نظرية الإنتاج: وتتمركز حول مسألتين أساسيتين: أولهما حول الكيفية التي يمزج بها عنصر الإنتاج وثانيتها تختص بالتعديلات في هذا المزج والمتوقع أن يقوم بها المنتج حينما تتغير ظروف السوق.

و- التوازن الاقتصادي: يرتبط ثمن السلع بالكلفة وتتألف كلفة السلع من مجموع ثمن عوامل الإنتاج حيث تتأثر كلفة السلع بالكميات المنتجة فالكل مرتبط في توازن معقد بشكل أن كل تعديل لأحد العوامل يؤدي إلى تعديل بالمجموع وعليه فإن وضع التوازن سيحقق[1].

1-2- الثمن والتوازن الاقتصادي:

[1]- بركات الداودية، بلهزيل أنيسة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، رسالة ماستر في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015-2016، ص ص 57-58

1-2-1- نظرية الثمن: يتضمنه تحليل ليون (Walras):

فقد اهتم فالراس (Walras) بالقيمة التبادلية ومن ثم فقد توصل إلى نتائج هامة، فلقد اعتبر أن قيمة الأشياء تتبع من إمكانية تبادلها ويشكل المعيار الأساسي ميزتان أساسيتان هما:

- أنه انتقل من العام إلى الخاص وبالتالي فهو يعتبر المعادلة تتم بموجب المقايضة أي بدون نقد.

- يمكن القول أن فالراس أتى بنتائج مختلفة عن سابقه، فهو يرى أن الثمن ينتج عن انتقاء كل منحنيين العرض والطلب.

1-2-2- نظرية التوازن الاقتصادي: إن أهمية ما توصل إليه فالراس تكمن في تحديد التوازن الاقتصادي العام إذ كان يرى النشاط الاقتصادي يشكل نوعا من الآلية المؤلفة من عوامل تتفاعل فيما بينها لتشكل الأثمان المتوفرة في السوق.

1-3- المنظم والدورات الاقتصادية:

اعتبرت النظرية لجوزيف شوم بترفي كتابه "التطور الاقتصادي" من النظريات الأساسية الأولى في فرع الاقتصاد التنمية بما يجلب الانتباه إلى بعد الحرب العالمية الثانية وقيام حركة البناء والتعمير وقد أحدث فكرتي المنظم والدورات الاقتصادية.

أ-المنظم الرأسمالي والإبداع:

فيرى أن ظهور المنظم مرتبط أساسا بالرغبة في تحقيق الربح، ويشكل إبداع الأداة الأساسية للتغيير والذي من نتائجه تفاعل المتغيرات فيما بينها في ترابط مستمر وعلى ذلك فإنه من أجل تشجيع حوافز الإبداع لابد من تنظيم يفترض ما هو بحاجة إليه من سواه[1].

[1]- بركات الداودية، مرجع الذكر، ص 59.

ب- الدورات الاقتصادية والنمو:

أوضح "شوم بيتر" أن سند التعاقد الدوري لمراحل الازدهار والانكماش يعود إلى الإبداع الذي يولد إبداعا آخر،حيث أنه من الممكن القول أن الإبداع يشكل حلقة متصلة تؤدي إلى إطلاق التوسع الاقتصادي ولقد ميز بين عدة دورات اقتصادية[1].

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

الفرع الأول: النمو الاقتصادي لدى الكنزيين

النظرية الكنزية:

لم تتطرق النظرية الكنزية في النمو الاقتصادي إلى حالة الدول النامية، ويرتبط تحليله في النمو الاقتصادي بالدول الرأسمالية المتطورة، والسؤال أي مدى يمكن اعتماد التحليل الكنزي في تحليل حالة النمو الاقتصادي في الدول النامية، نبدأ أولا بتقديم نبذة مختصرة عن النظرية الكنزية.

خلاصة التحليل الكنزي: الدخل الكلي دالة في حجم الاستخدام الكلي داخل الاقتصاد، وكلما كان الدخل القومي كبيرا كان حجم الاستخدام الناجم عنه كبيرا، والعكس صحيح، ويعتمد حجم الاستخدام الكلي على حجم الطلب الفعال عند مستوى توازن الدخل والاستخدام، ويتحدد مستوى الطلب الفعال عند النقطة التي يتساوى فيها سعر الطلب الكلي مع سعر العرض الكلي.

ويتكون الطلب الفعال من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستهلاك لا يزيد في نفس مستوى الزيادة في الدخل، ويمكن تسوية الفجوة بين الاستهلاك والدخل عن طريق الاستثمار، فإذا كان حجم الاستثمار أقل من الطلب، في هذه الحالة يكون سعر العرض الكلي، ويترتب على هذه الحالة انخفاض مستمر في الدخل والاستخدام حتى تسوى الفجوة بينهما، وعلى ذلك فإن التغيرات في الدخل والاستثمار[2].

---

[1]- بركات الداودية، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2]- ضياء مجيد المسوي، أسس علم الاقتصاد (مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية، أسواق) الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011، ص78.

تعتمد بشكل كبير على الاستثمار، ويعتمد حجم الاستثمار على كل من الكفاءة الحدية لرأس وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال، عبارة عن معدل العائد المتوقع الحصول عليه من رأس المال الجديد، وتزداد استثمارات رجال الأعمال عندما تكون توقعاتهم في الحصول على الأرباح كبيرة، ويعتبر سعر الفائدة المحدد الآخر لحجم الاستثمار، ويعتمد على عرض النقود والطلب عليها، وعلى ذلك يمكن أن تزداد الاستثمارات إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال كبيرة أو عند انخفاض سعر الفائدة، إلا أن مثل هذا الأمر قد لا يتحقق عندما ينخفض الميل إلى الاستهلاك خلال نفس الفترة الزمنية، وعلى العكس من ذلك فإن الزيادة في الميل إلى الاستهلاك يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الاستخدام دون أن يصاحب ذلك زيادة في الاستثمار، إن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الدخل، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة في الطلب على سلع الاستهلاك، والتي تؤدي إلى زيادة أخرى في الدخل والاستخدام، ويترتب على هذه النتيجة، أن زيادة معينة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الاستثمار والدخل يطلق عليها "كينز" بالمضاعف، ويشير المضاعف إلى أن الزيادة في الاستثمار الكلي تؤدي إلى زيادة أكبر تتمثل في حجم الاستثمار الجديد مضروبا في المضاعف.

وكلما كان الميل الحدي للاستهلاك ينخفض عند زيادة الدخل، يصبح من الضروري حقن الاقتصاد بكميات أكبر من الاستثمار من أجل تحقيق معدلات أكبر من الدخل والاستخدام.

لم تتضمن النظرية العامة لكينز على أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي وقد ترك هذا الموضوع إلى من أتى بعده، مثل هارود، دومار، جون روبنسون وآخرون، الذين اعتمدوا الأدوات الكنزية ليقيموا عليها نماذج للنمو الاقتصادي.

وكلما ذكره كينز في هذا الصدد جاء في بحثه المعنون "الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا"[1].

[1]- ضياء مجيد المسوي، مرجع سابق الذكر، ص 78.

وفيه اقترح كينز خطة تتضمن الشروط الأساسية للتطور الاقتصادي وهذه الشروط هي:

1. قدرتنا للسيطرة على نمو السكان.
2. إرادتنا لتجنب حدوث نزاعات وحروب أهلية.
3. رغبتنا في ازدهار العلم واعتماد الحلول العلمية عند التطبيق.
4. أن يتحدد معدل التراكم بالمعايير الحدية بين إنتاجنا واستهلاكنا.

وفيما يتعلق بمستقبل الرأسمالية، كان كينز متفائلا، وقد تنبأ بحصول حالة الرواج في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، ووصف الرأسمالية بأنها آلية تتميز بالمرونة ولديها الكثير من الأدوات التي تمكنها من تكييف نفسها وفق الظروف المحيطة[1].

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرارية الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية،ومنها نموذج روبرت لوكاس 1988 والذي اعتمد على فرضيته أنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف.

يعتمد Lucas في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي:

– إن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهم مكرس في إنتاج السلع والآخر في تكوين رأس المال البشري.

– لكل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختبارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في دراسة وعددهم يساويn[2].

[1]– ضياء مجيد المسوي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2]– مذكور وردة، تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية (1990 –2015) مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، ص 61 .

– نستطيع أن نلمس معLucas أن تراكم رأس المال السنوي KH مقيد بالعلاقة التالية:

h (1–4)h*=b حيث (u) هو الزمن المسخر للعمل، (1–4) هو الزمن المسخر للحصول على المعارف،b هو مقدار الفعالية ومنه يصبح لدينا:

$$\frac{h^*}{h} = b\ (1-4)$$

أما دالة الإنتاج فهي من نوع gobb–douglas تأخذ الشكل التالي:

K =*Y(hi) حيث تمثل h رأس المال البشري الفردي.

ونموذج Lucas يجتمع كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج Solow وذلك في حالة إذا ما استبدلنا h مكان a حيث يلعب رأس المال البشري في نموذجه (Solow) الذي اعتبره ثابتا فتفسيره في نموذج Lucas نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج Solow لكن Lucas يقدم تفسير لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس Solow الذي اعتبره ثابتا فتفسيره في نموذج Lucas هو أنه كلما كان... وقت كبير وكاف لتكوين (1–u) من طرف الأفراد كلما يساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري (kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الفن والفقر بين مختلف الدول يرجع في أساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها واهتمام أفرادها للتكوين وهكذا فإن السياسة التي لها قدرة على رفع من وقت التكوين بشكل دائم تفضل تراكم المعار.

2– نموذج رامسي: جاء نموذج رامسي Ramsay ليعطي أفضل مسار من خلال أفضلية هذا الوكيل بداية المنفعة غير المنتهية زمنيا[1].

[1]– مذكور وردة، مرجع سابق الذكر، ص 61.

أ-عرض النموذج بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة التي لها نفس خصوصيات دالة الإنتاج من الشكل y=f(k.al)، التي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو. وإن تنتج سلعة واحدة بالإضافة إلى انه يوجد العديد من العائلات المتشابهة فيما بينها أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل وليكن hودلالة منفعتها غير منتهية زمانيا وتعطى كالآتي os^{t}e-tu (ct)dt.

معدل الأفضلية للحاضر كلما كان مرتفعا تفضل العائلات الاستهلاك للحاضر على الاستهلاك المستقبلي وعليه فإن الزمن t+1 يتم تقسيم بين الاستهلاك c+1 والاستثمار kt+1 عن طريق الإنتاج والذي هو دالة الاستثمار في الفترة t "آخذا بعين الاعتبار استهلاك رأس المال بمعدل £ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيتين h*k ويمكن كتابة معدل التعبير الزمني للاستثمار كما يلي:

$$Dk/dt=k= f(k) - (£ + h)k - e$$

ومنه فحسب رامسي فإن النمو الأمثلي عند تعظيم المنفعة التالية:

$$Max \int_0 e^{pt} u (ct) dt$$

$$K= f (k)-(£+h)k-c$$

ذات قيمته لـk تساوي N_0/K_0

يتم حل هذا النموذج وفقا لتقنية المراقبة المثلى والتي تعطي الحل التالي:

$$C/C= (c) [f'(k) - £ - h - p]$$

حيث £(c) تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك[1].

[1]- مذكور وردة، مرجع سبق ذكره، ص ، ص 61-62.

خاتمة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للمقدرة الاقتصادية للبلد كما يعتبر مؤشر يعكس اتجاه التطور في النشاط الاقتصادي فهو بذلك يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي يرتكز على مجموعة من العوامل والمحددات تأثر على حجم الناتج وبالتالي التأثير على عملية النمو الاقتصادي ونظرا لأهميته البالغة يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية ويحتوي على مجموعة من الفوائد تعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي وحتى يكون تطبيقه ذات فائدة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المتطلبات والآفاق.

وانطلاقا من تطور النظريات والنماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي، والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أرجعت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية تراكم الرأسمالي، أما التحليل الكينزي ثم نظريات الفكر الاقتصادي تناولا أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

2016-1990

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية التي تضمنها الفصلين السابقين حول النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، سنحاول من خلال هذا الفصل عرض لمحة عن الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى تحليل تطور كل من النفقات العمومية (نفقات التجهيز ،نفقات التسيير) والنمو الاقتصادي، وبما أن هذا الفصل يتضمن الجانب التطبيقي للبحث ،سوف نقوم بدراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.

نظرا لصعوبة فهم بعض الظواهر الاقتصادية والعلاقة بين المتغيرات من الناحية النظرية ،ظهر الاقتصاد القياسي إذ تمكن الكثير من الباحثين والاقتصاديين من تطوير علم الاقتصاد .

ولتوضيح ذلك سنقوم بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2016.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل كل من النفقات العمومية بنوعيها (نفقات التسيير، نفقات التجهيز)والنمو الاقتصادي طول فترة الدراسة الممتدة من 1990-2016 في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العمومية في الجزائر 1990-2016.

سنقوم بتحليل مؤشرات الإنفاق العمومي في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي .

1- تحليل تطور النفقات العمومية في الجزائر 1990-2016:

عرفت النفقات العمومية معدلات تصاعدية، وخاصة على الآونة الأخيرة في الجزائر وهذا ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1):

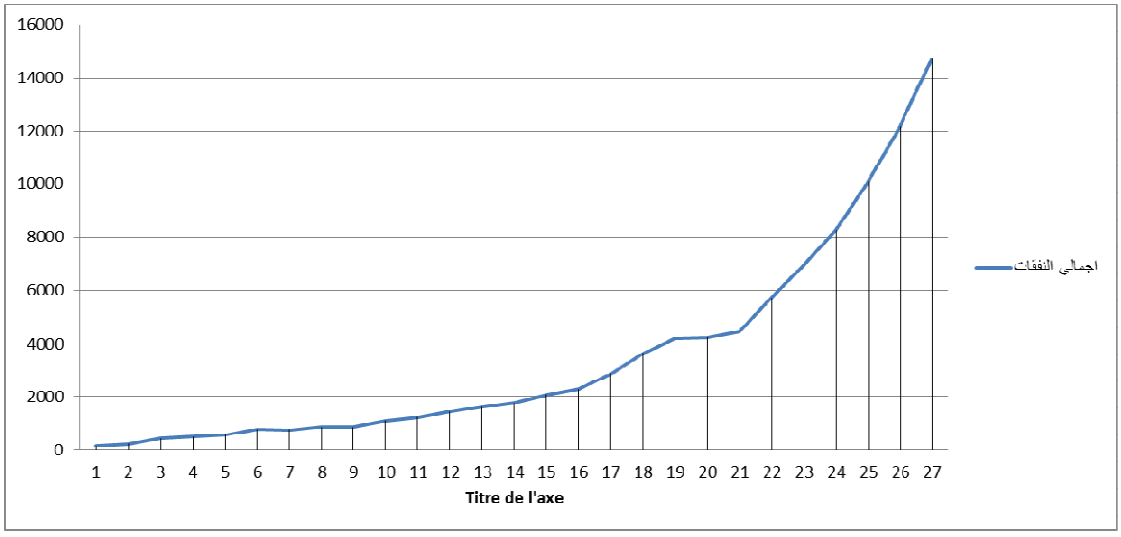

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

يتبين من الشكل أعلاه إن النفقات العمومية عرفت تطورا خلال فترة الدراسة الممتدة من (1990-2016)،شهدت تطورين (شبه مستقر، متسارع) .

نلاحظ أن النفقات العمومية عرفت تطورا مقارنة بسنوات الثمانينات، حيث قدرت في سنة 1990 بـ:136.5 .10^9 دج وهذا يعتبر تطورا بالنسبة للسنوات السابقة

،وهذا راجع إلى تبني الجزائر السياسة الرأسمالية. بعدما كان النظام اشتراكي 100% حيث سجلت سنة 2016 ما قدر بـ:14698.88 .10^9 دج تعتبر قفزة في حجم الإنفاق خلال الفترة ،حيث سجلت تطورا بقيمة 104562.38 .10^9 دج من سنة 1990 إلى 2016.

ومن هنا يمكن القول أن النفقات العمومية قد مرت بمرحلتين:

المرحلة الأولى: هي مرحلة تزايد مستقر في النفقات العمومية من سنة 1990-2010، حيث سجلت 212.1 .10^9 دج سنة 1991 لتسجل سنة 1992 تقريبا ضعف ما سجل سابقا ب:420.1 .10^9 دج. لتستمر في الارتفاع لتصل إلى 1096.5 .10^9 دج سنة 1999 وهذا نتيجة الأزمة السياسية (1990-1998)، حيث أدت إلى ارتفاع النفقات من 136.5 .10^9 دج سنة 1990لتصل إلى 4466.8 .10^9 دج سنة 2010 وكان لعنصر السكان أيضا الأثر في ارتفاع النفقات حيث كان عدد السكان 26239708 سنة 1990 ليرتفع إلى 370062820 سنة 2010.

المرحلة الثانية:هي مرحلة التي عرفت استعادة الارتفاع في وتيرة الإنفاق العام، والتي تعتبر قفزة في الإنفاق. اعتبارا من سنة 2011حيث بلغت 5731.7 .10^9 دج لتستمر النفقات في التزايد لتصل إلى 14698.83 .10^9 دج سنة 2016، وهذا الارتفاع نتيجة انخفاض المستوى العام للأسعار، إذ كان 4.52 سنة 2011 ليصل إلى 3.6 سنة 2014، إلى جانب الارتفاع المستمر في عدد السكان إذ وصل إلى 44616107 سنة 2016.

الشكل رقم(3-2):

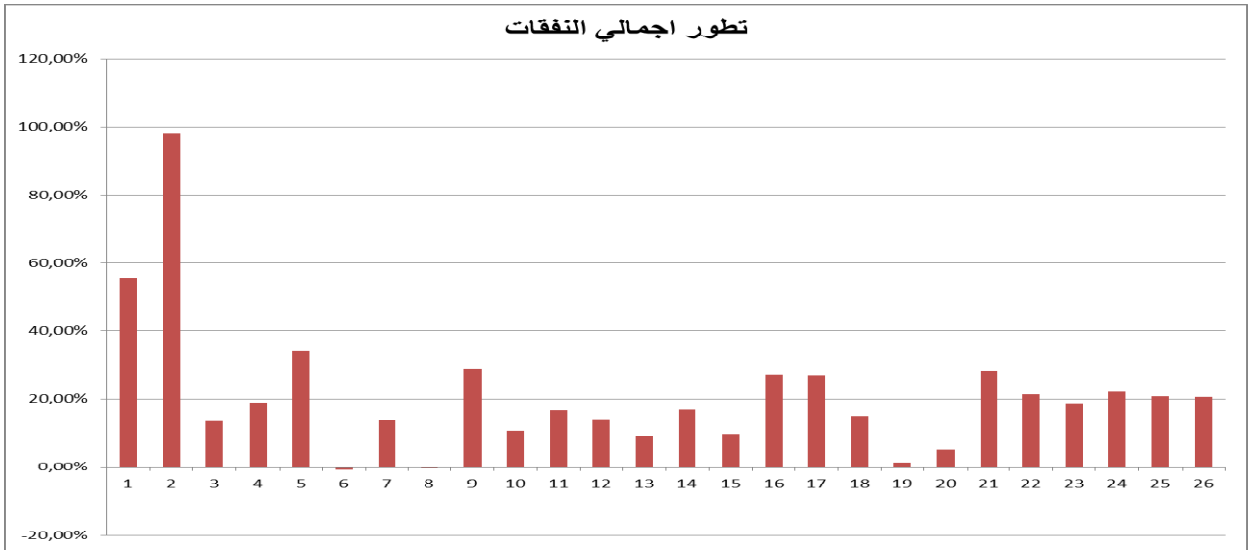

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النفقات العمومية للجزائر عرفت تطورا يتراوح بين الزيادة والنقصان، حيث شهدت النفقات تطور مع بداية التسعينات حيث ارتفعت وتيرة التطور من 55 % سنة 1991 إلى حوالي 98% سنة 1992، وقد كانت أعلى نسبة عرفتها النفقات خلال فترة الدراسة (1990-2016) .

لتنخفض بعد ذلك إلى 18% سنة 1994، لتواصل الانخفاض إلى غاية سنة 1999 ليرتفع تطور النفقات العمومية ارتفاع طفيف مقارنة بالسنة السابقة بنسبة زيادة تقدر بـ: 28% .كما شهدت النفقات العمومية تطور سالب حيث قدر بـ: -0.9% سنة 1996ليصل إلى -0.5% سنة 1998 وهذا نتيجة تأثر النفقات العمومية بتقلبات أسعار البترول إذ كان 21.7 دولار سنة 1996 لينخفض إلى 12.94 دولار سنة 1998.

لتعرف النفقات العمومية انخفاض مستمر في التطور حيث سجلت سنة 2003 نسبة 9.8%ليصل إلى 1.3% سنة 2009، لتعرف ارتفاع قدر بنسبة 28.32% سنة 2011 وخلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2012إلى سنة 2016 عرفت النفقات العمومية ارتفاع مستمر ولكن قابلها انخفاض مستمر في تطور النفقات ،حيث بلغ مستوى التطور سنة 2014 نسبة 22.11% لينخفض إلى 20.6% سنة 2016.

2- تحليل تطور المركبات الإنفاقية:

بما أن النفقات العمومية بطبيعتها تنقسم إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز، سوف نتطرق إلى تحليل كل من تطور النفقات التسيير والتجهيز.

الشكل رقم (3-3):

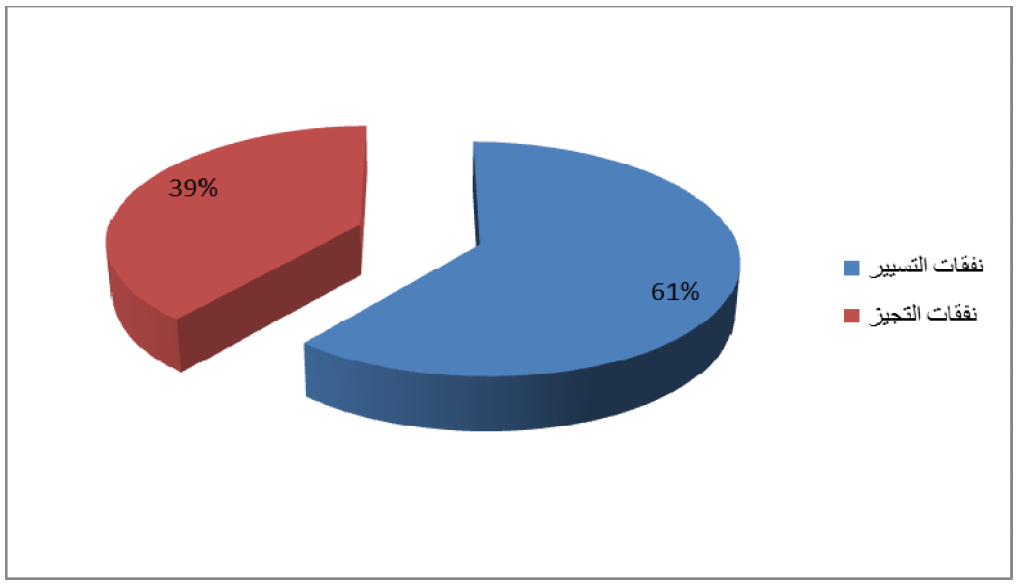

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن النفقات العمومية في الجزائر تنقسم إلى قسمين رئيسيين (نفقات التسيير ،نفقات التجهيز).

تأتي في المرتبة الأولى نفقات التسيير حيث قدرت بـ:57269.7945 من إجمالي النفقات العمومية بنسبة 61%، وتأتي في المرتبة الثانية نفقات التجهيز بـ:36515.242 بنسبة 39% من إجمالي الإنفاق العام.

2-1: تطور نفقات التسيير

سوف نحاول التعرف على نفقات التسيير (النفقات الجارية) وتطورها.

الشكل رقم(3-4)

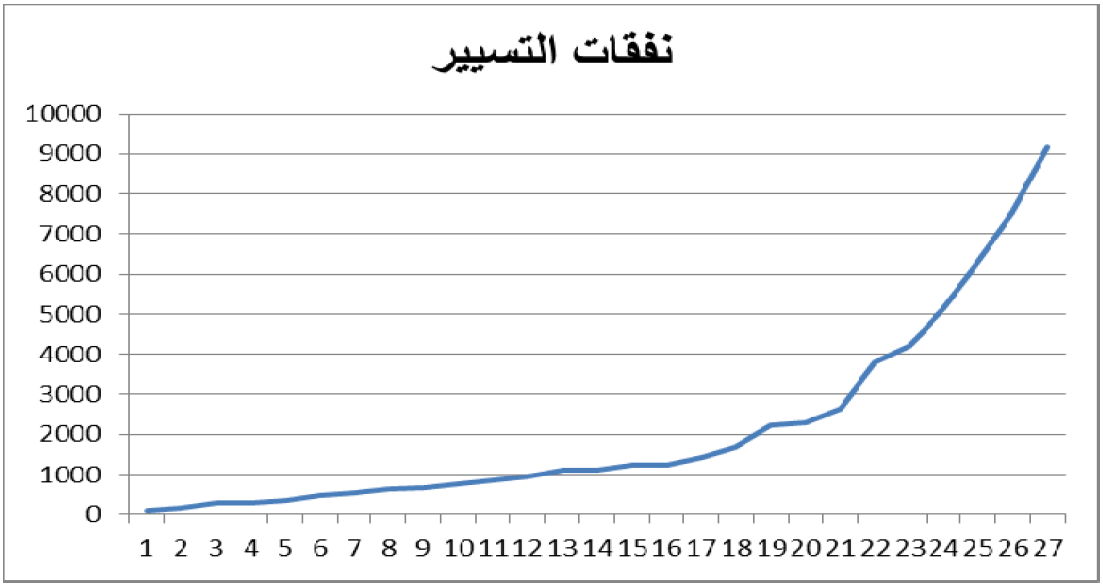

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

يتضح من الشكل أعلاه أن نفقات التسيير أخذت اتجاه عام نحو الزيادة ة وهذا طول فترة الدراسة (1990-2016)، حيث شهدت ارتفاع محسوس خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999. إذ كانت سنة 1990 نفقات التسيير تقدر ب:88.8. 10^9 دج لتصل إلى 774.6. 10^9 دج سنة 1992 وهذا الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع مستوى الأجور إذ كان سنة 1990 يقدر بـ: 1900ليرتفع إلى 6000 سنة 1990، إلى جانب الشبكة الاجتماعية ابتداء من قانون المالية لسنة 1990.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2004 شهدت نفقات التسيير ارتفاع مستقر مقارنة بالسنوات الأخرى، إذ كانت 856.1. 10^9 دج لترتفع إلى 126.8. 10^9 دج وهذا راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي أولى أهمية كبرى لنفقات التسيير، حيث استفادة محور الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية من مبلغ 210.5 مليار دولار بنسبة 40% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ثم يليه محور التنمية المحلية والبشرية بمبلغ 204.2 مليار دولار بنسبة 38.8% من الإجمالي .

وقد نص قانون المالية التكميلي لسنة 2010 على أن نفقات التسيير قد قدرت ب:2659 .10^9 دج، لترتفع إلى 6332.701 .10^9 دج سنة 2014 أما بالنسبة لسنة 2015 فقد قدرت نفقات التسيير بـ .: 7553.5 .10^9 دج وهذا ما جاء به قانون المالية لسنة 2015 ،لتصل إلى 9160.52 .10^9 دج سنة 2016.

الشكل رقم(3-5):

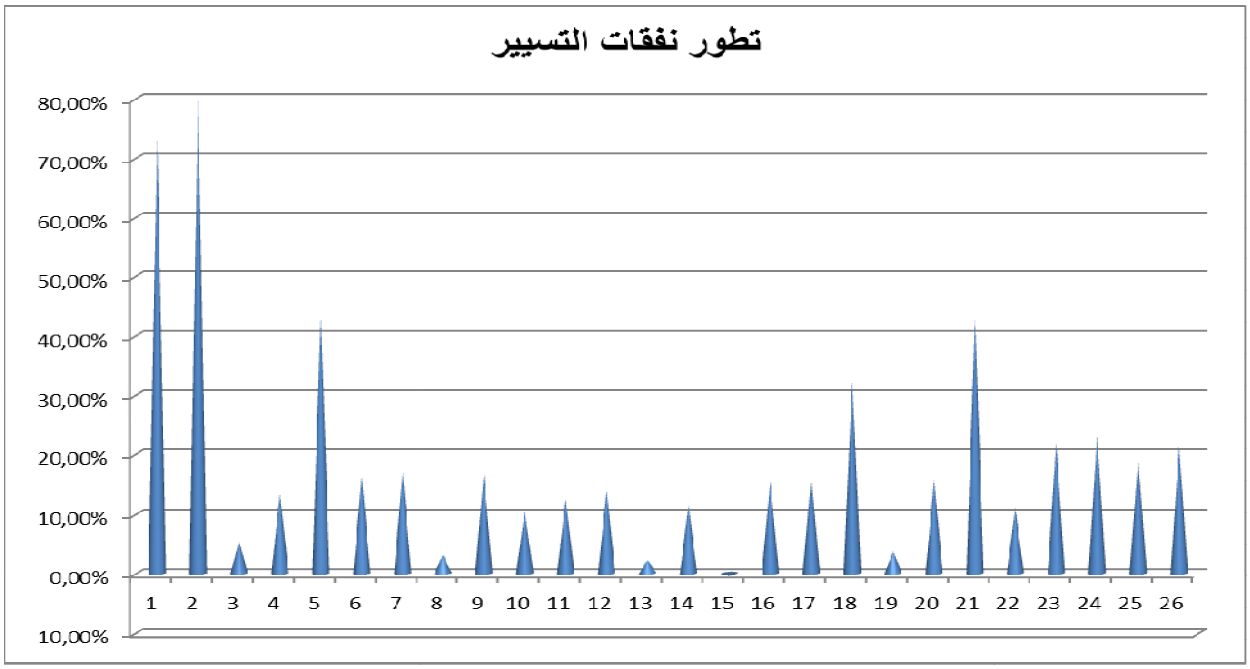

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ

توجه نفقات التسيير لتغطية الأعباء الضرورية والمرتبطة بنشاط الدولة العادي واليومي، ومن خلال الشكل نلاحظ أنه مع بداية التسعينات ارتفعت وتيرة نفقات التسيير ففي سنة 1991 قدرت ب:153.8 10^9. دج بنسبة 73.20% لتصل إلى 276.1 10^9. دج بنسبة 79.52% .لتسجل كأعلى نسبة تطور شهدتها نفقات التسيير خلال فترة الدراسة (1990-2016)،وهذا راجع إلى تسديد نفقات الدين العمومي حيث كان سنة 1991 يقدر ب:19400 مليون دج ليرتفع إلى 61512 مليون دج سنة 1992 إلى جانب مراجعة الأجور بعدما كانت 1900سنة 1991 لترتفع إلى 2500 سنة 1992 .فسجلت نسبة 3.15% سنة 1998 لترتفع من جديد سنة 1999 إلى نسبة 16.69% أي نسبة التطور بين سنتي 1998و 1999 قدرت بـ:13.54%.

لتنخفض سنة 2005 إلى -0.46% وهذا راجع إلى انخفاض نفقات التسيير بعدما كانت 1250.8 10^9. دج سنة 2004، لتصبح 1245.1 10^9. دج سنة 2005 نتيجة تأثرها بتقلبات أسعار البترول ففي سنة 2004 كان سعر البرميل الواحد يقدر بـ: 38.66 دولار أصبح 54.64 دولار سنة 2005.

وقد نص القانون التكميلي لسنة 2010 على أن نفقات التسيير تقدر بـ:2659 9.10 دج أي بنسبة 15.61%،لتعرف ارتفاع إلى 42.81% سنة 2011 لتشهد بعد ذلك لانخفاض بنسبة 21.88% سنة 2013، أما بالنسبة لسنة 2016 فقد بلغت نسبة 21.27 %أي بنسبة تطور بلغت 0.61 % مقارنة مع سنة 2013.

2-2: تطو نفقات التجهيز

سوف نتبع نفقات التجهيز، النفقات الاستثمارية خلال فترة الدراسة 1990-2016.

الشكل رقم(3-6):

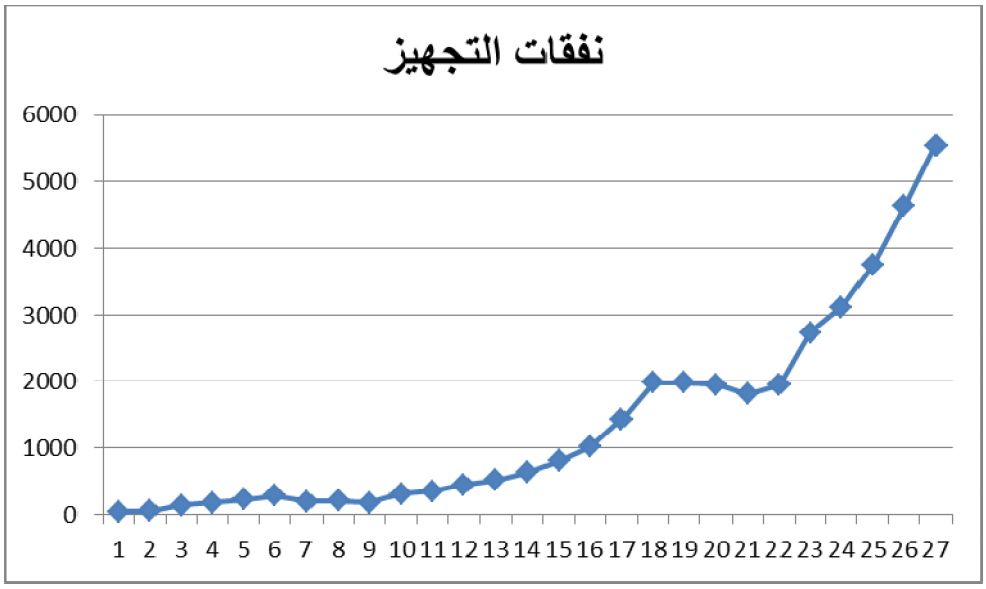

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

عرفت نفقات التجهيز ارتفاع متزايد خلال فترة الدراسة (1990-2016) ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه مع بداية التسعينات كانت الانطلاقة لارتفاع نفقات التجهيز، ففي سنة 1990 كانت 47.7 10^9. دج لترتفع إلى 144 10^9. دج ثم عرفت استعادة وتيرة الارتفاع من سنة 1999 فسجلت 321.9 10^9. دج وهذا راجع إلى تخلي الجزائر عن بعض المشاريع الكبرى التي لم تنجز في وقتها المحدد، كمشروع سيار شرق غرب وهذا لتأثرها بالمديونية حيث قدرت بـ:14.2 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 126.432 مليار دج سنة 1999، إلى جانب تقلبات أسعار البترول فبعدما كان سعر البرميل الواحد يقدر بـ:20.05 دولار سنة 1992 ارتفع إلى 21.7 دولار سنة 1996 لتعرف انخفاض إلى 17.91 دولار سنة 1999.

ومن هنا عرفت نفقات التجهيز ارتفاع مستمر حيث تضاعفت ما بين سنة 2000 و2009، حيث ارتفعت من 357.3 .10^9دجإلى 1946.3 .10^9 دج ثم عرفت انخفاض سنة 2010 حيث قدرت بـ:1807.8 .10^9 دج،ثم استعادت وتيرة الارتفاع إلى غاية سنة 2016 حيث بلغت نفقات التجهيز 5538.36 .10^9 دج وهذا نتيجة المشاريع الاستثمارية والهياكل القاعدية التي طبقتها الجزائر ضمن المخططات التنموية.

الشكل رقم (3-7):

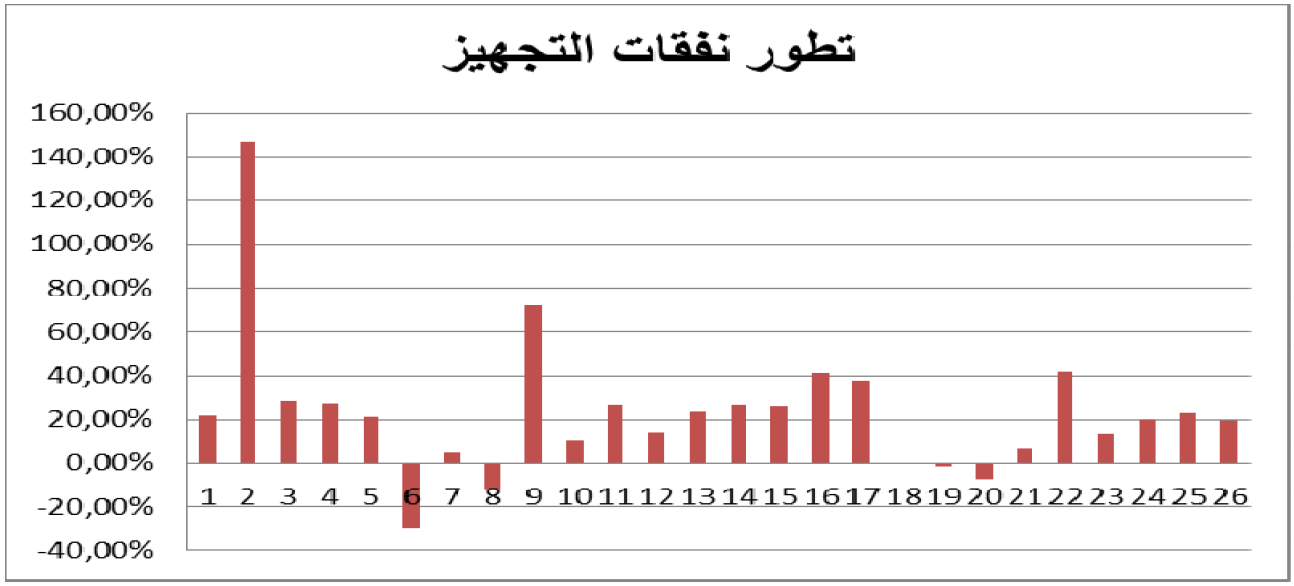

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

نلاحظ من خلال الشكل أن نفقات التجهيز قد عرفت تطور محصور بين الارتفاع والانخفاض طول فترة الدراسة (1990-2016)،حيث كان تطور نفقات التجهيز سنة 1991 بنسبة 22 %ليرتفع إلى 147% سنة 1992 لتسجل كأعلى نسبة تطور شهدتها نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة ،ليعرف بعد ذلك انخفاض ما بين سنة 1993 إلى غاية سنة 1995 من 28% إلى 21 %.ومقابل هذا الانخفاض في التطور ارتفاع نفقات التجهيز ،لينخفض إلى نسبة 72 %سنة 1999 بسبب لارتفاع النفقات نتيجة تقلبات أسعار البترول بعدما كان سعر البرميل يقدر بـ:19.49 دولار سنة 1997 لينخفض إلى 17.91 سنة 1999، إلى جانب التأثر بالمديونية الخارجية حيث قدرت سنة 1998 ب:110.793 مليار دج ليصل إلى 126.432 مليار دج سنة 1999.

لتشهد نفقات التجهيز تطور مضاعف ما بين سنة 2000 إلى 2006 من نسبة 11 % إلى 41 %، وقد عرفت 2008 تطور قدر بـ:00 % ليرتفع إلى 41 % سنة 2012.

وقد شهدت نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة تطورات سالبة - 29%، -11%،-1%،-7 % خلال السنوات 1998،1996، 2010،2009 على التوالي ،وهذا راجع إلى سياسة ترشيد النفقات ففي سنة 1996 كانت تقدر نفقات التجهيز بـ:210.6 .10^9 دج لتنخفض إلى 186.9 .10^9 دج سنة 1998 لتنخفض أكثر سنة 2010 إلى 1807.8 .10^9 دج نتيجة لتقلبات أسعار البترول فبعدما كان 21.7 دولار سنة 1996 وصل إلى 13.94 دولار سنة 1998. وعرفت تطور خلال سنة 2015 بنسبة 23% وهذا نتيجة إلى المشاريع الاستثمارية والهياكل القاعدية التي طبقتها الجزائر ضمن المخططات التنمية.

3- تغطية بعض المجمعات الكلية لحجم الإنفاق العمومي.

3-1- النفقات الإجمالية / الإيرادات الجبائية.

تعتبر الإيرادات الجبائية من أهم موارد الدولة التي تستخدمها في تغطية نفقاتها .

الشكل رقم(3-8)

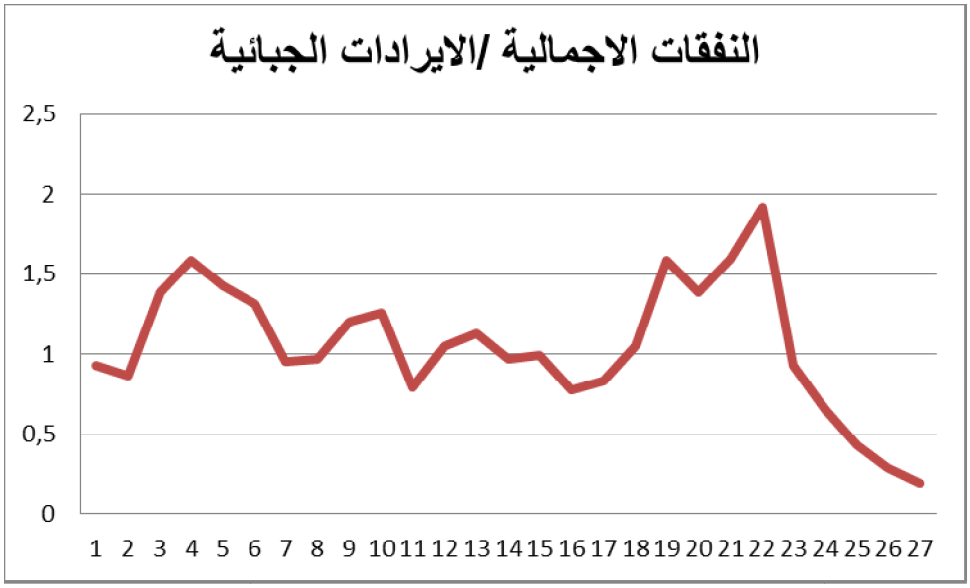

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النفقات الإجمالية على الإيرادات الجبائية، عرف تطور شبه مستقر على العموم، أي كل المجمعات مجتمعة غطت الإنفاق بصورة شبه مطلقة تراوحت ما بين 100% و200 % حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2011، قدرت بـ 192.45% وهذا يعود إما إلى زيادة النفقات الإجمالية التي بلغت 5731.7 وانخفاض في الإيرادات الجبائية التي قدرت بـ 2978.20 وبلغت أدنى قيمة له سنة 2016 قدرت بـ 19.29 %.

3-2- النفقات الإجمالية / الإيرادات البترولية:

تمثل الايرادات البترولية مورد أساسي في تحريك عجلة التنمية و الاقتصاد.

الشكل رقم (3-9):

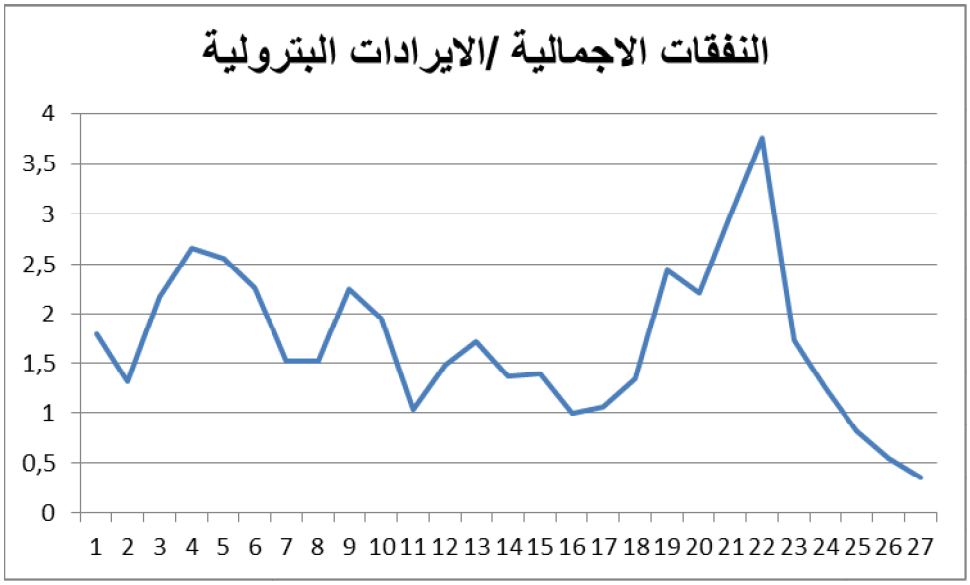

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن النفقات الإجمالية على الإيرادات البترولية عرفت تطورا يتراوح بين الزيادة والنقصان، تراوح بين 10 % و40 % حيث بلغ أدنى قيمة له سنة 2016، قدرت بـ 36.18 % وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول، حيث وصل سعر البرميل الواحد 40 دولار، أما أعلى قيمة له سجلت سنة 2011، حيث بلغ 37.5 % وهذا يعود إلى مباشرة الدولة لحملة من المشاريع التمويلية في مختلف المجالات تجسدت من خلال مشاريع جديدة وامتداد لمشاريع تخطت البرنامج الخماسي المخصص لها.

3-3- إجمالي النفقات / إجمالي الإيرادات:

تعتبر إيرادات الدولة المورد الأساسي التي تستخدمه في تغطية نفقاتها.

الشكل رقم(3-10):

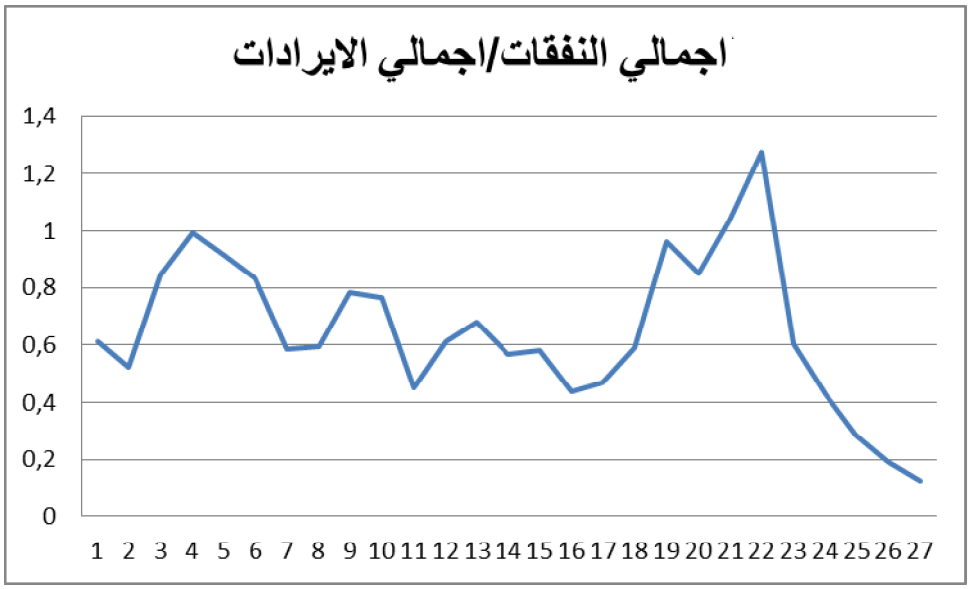

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن إجمالي النفقات على الإيرادات قد عرف تطور شبه مستقر خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين 1990 إلى 2016، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2011 قدرت بـ 127.29%، ومنه نلاحظ أن هذه القيمة أكبر من 100% أي أن الإيرادات غطت النفقات، أي حصول عجز في ميزانية الدولة قدر بـ 87.42 % مما أدى بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخزينة العمومية.

المطلب الثاني: تحليل مركبات النمو الاقتصادي

من هذا المطلب سوف نتعرف على تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ونسبة النمو.

1- تطور الناتج الداخلي الخام:

يمكن تحليل النمو الاقتصادي ومعرفة مدى تطوره من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم(3-11):

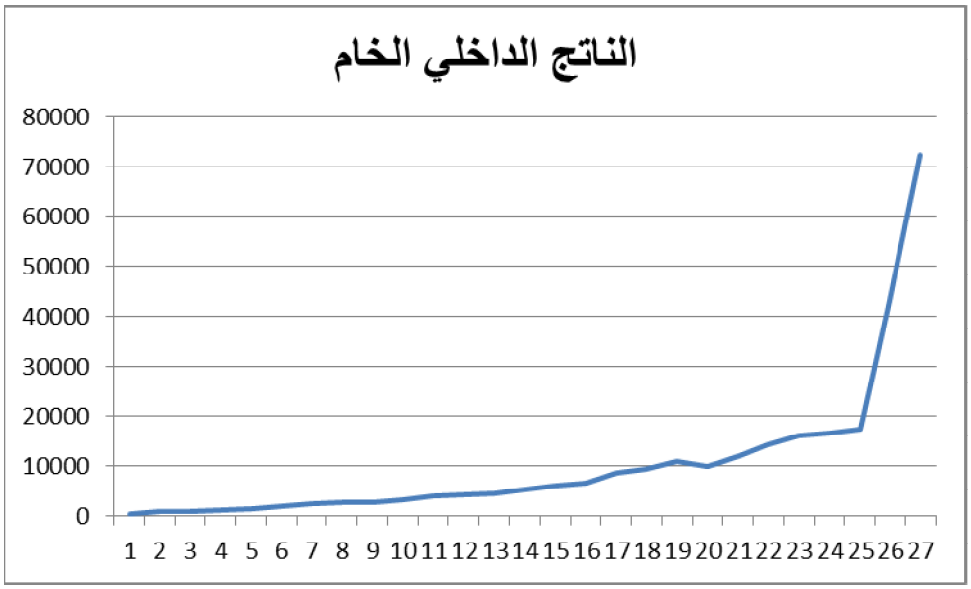

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الناتج الداخلي الخام قد شهد تطور جلي، حيث بلغ سنة 1990 قيمة قدرت بـ 554.4 مليار دج، ليشهد تطور شبه مستقر إلى غاية سنة 2014، حيث بلغ الناتج الداخلي الخام 17235.6 ليعرف بعدها تطور متسارع مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجل سنة 2015 قيمة 43094.37 مليار دج، أي ما يعادل تقريبا ثلاث مرات مقارنة بالسنة التي سبقتها، ليبلغ أعلى قيمة له 2016، قدرت بـ 72438.377 مليار دج.

تطور الناتج المحلي الاجمالي:

الشكل رقم(3-12):

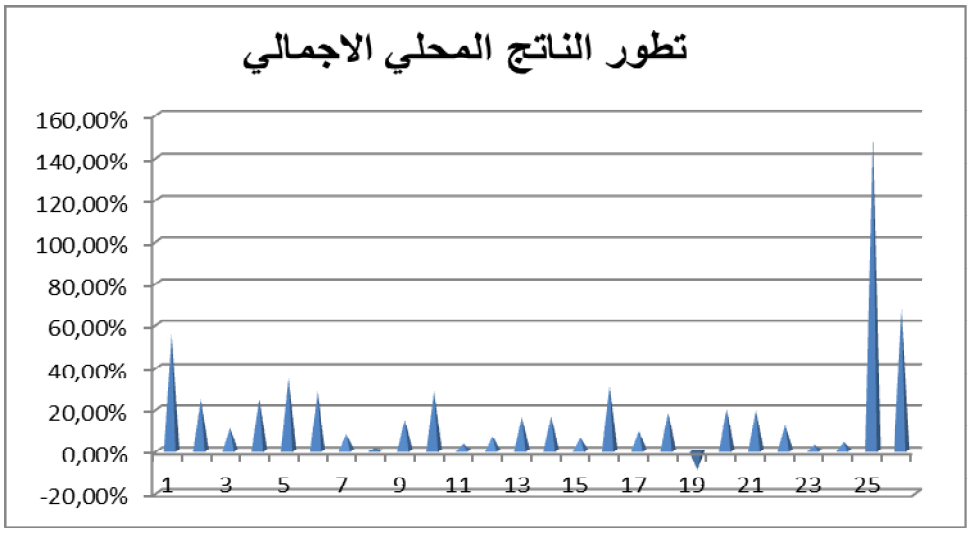

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يبين لنا تطور الناتج الداخلي الخام حيث سجل قيمة سالبة قدرت بـ 8.85 - % وهذا راجع إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، حيث بلغ سنة 2009 قيمة قدرت بـ 5.37 % ، بالإضافة إلى رفع الأجور، أما خلال الفترة ما بين 2000-2003 نلاحظ ارتفاع الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام، وتنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيزات المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وبالتالي الرفع من النمو الاقتصادي، أما سنة 2008 نلاحظ انخفاض تطور الناتج المحلي الخام بسبب القطاع الإنتاجي وصدى الأزمة العالمية التي مست الاقتصاد العالمي.

كما نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2000-2015 تطور الناتج الخام مقارنة مع السنوات السابقة، ليسجل أعلى قيمة له سنة 2015 بنسبة 150.03 % ليشهد بعدها انخفاض ملحوظ قدر بنسبة 81.94 % أي أكثر من النصف وهذا راجع إلى التهميش التدريجي إلى أسعار البترول.

2- تطور نسبة النمو PIB:

الشكل التالي يوضح نسبة النمو PIB:

الشكل رقم(3-13):

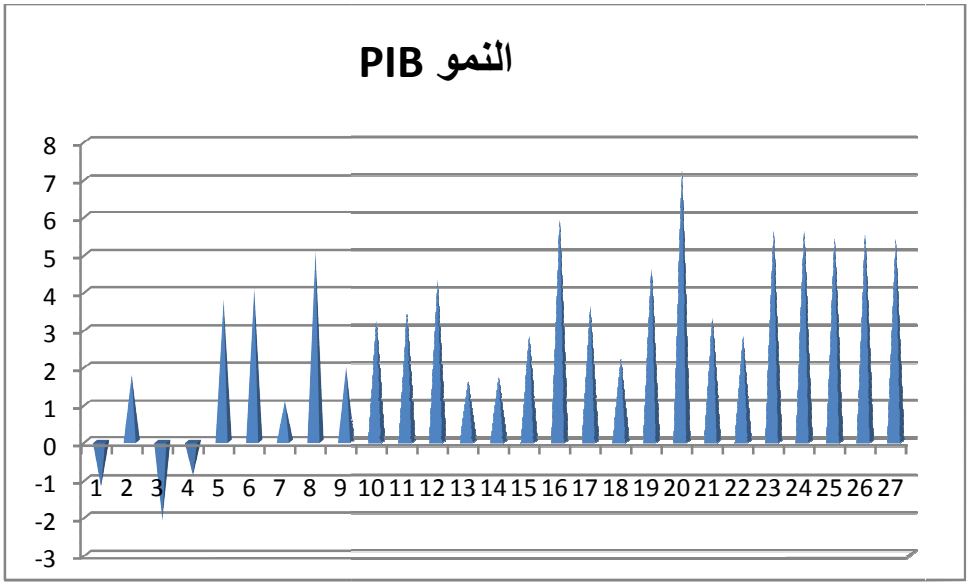

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990-2016 عرف نمو معدلات منخفضة مع بداية التسعينات، ففي سنة 1990 سجل قيمة سالبة قدرت بـ 1.2- % ليرتفع نسبيا إلى 0.9- %سنة 1994، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول، وعرف النمو خلال الفترة ما بين سنة 1995 إلى غاية 2005 ارتفاع ملحوظ، حيث كان سنة 1995 معدل نمو 4.1 ليشهد ارتفاع وصل إلى 5.9 سنة 2004، وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية مما ساعد على تحسن مناخ الاستثمار، إضافة إلى تحسن أسعار البترول.

وخلال فترة 2006-2016 عرف النمو معدلات أحسن مقارنة بالسنوات السابقة حيث قدر سنة 2006 بـ 3.6 ليواصل الارتفاع إلى غاية سنة 2009، حيث قدر بـ 7.2 ليعرف بعدها انخفاض محسوس لمعدلات النمو ليصل إلى 5.4 سنة 2016.

المبحث الثاني: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

1-مفهوم الاقتصاد القياسي:

يعتبر الاقتصاد القياس فرع من فروع العلوم الاقتصادية، وهو يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية المأخوذة من الواقع العملي، وذلك باستعمال الأساليب الإحصائية والرياضية بهدف نمذجة هذه الظواهر واستخدامها في التخمين المستقبلي لاتجاهاتها.

2- أهداف الاقتصاد القياسي:

من خلال التعريف يمكن حصر أهداف الاقتصاد القياسي، فيما يلي:

أ- **تحليل واختبار النظريات الاقتصادية:** تحدد النظرية الاقتصادية العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، واستنتاج القوانين التي تربط هذه المتغيرات، ومهمة الاقتصاد القياسي هو اختبار القوانين والنظريات التي يتم استنتاجها، وذلك وفقا لنظريات الاقتصاد القياسي التي تنمذج العلاقة بين مختلف المتغيرات وتبين قوة العلاقة بينهما.

ب-**المساعدة على رسم السياسيات واتخاذ القرارات:** إن نمذجة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية تسمح بمعرفة قيم معالم النماذج، وذلك ما يسمح للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ومتخذي القرارات على المستوى المركزي أو المحلي أو مستوى المؤسسات من رسم سياساتهم واتخاذ قراراتهم في مجالات التسيير.

ت-**التخمين أو التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:** يعتبر التنبؤ المستقبلي لتطورات الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وتوجهاتها المستقبلية أهم هدف للاقتصاد القياسي، وذلك بتوظيف النموذج بعد اختباره، لتوقع القيم المستقبلية عن طريق التعويض، حيث تسمح تقنيات الاقتصاد القياسي بإيجاد مجال ثقة للقيم التنبؤية[1].

[1]- https//drive-goole.com/file ld/ob*4rXka qprjbllyngrievmzsgiclvieu.

تتراوح قيمة الظاهرة التنبؤية ضمنه، ويسمح ذلك للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والدولة بأخذ احتياطاتها في مجال توفير الموارد[1].

المطلب الثاني: السلاسل الزمنية

1- مفهوم السلسلة الزمنية:

تمثل السلسلة الزمنية تطور ومتغير خلال الزمن (أسبوع، شهر، ثلاثي...) وتدرس السلسلة الزمنية بغرض القيام بتنبؤات مستقبلية على قيمة المتغير محل الدراسة.

2- مركبات السلسة الزمنية:

أ- مركبة الاتجاه العام: تمثل الحركة العادية الطويلة الأجل لمعطيات السلسلة الزمنية، ويفترض أنها لا تتأثر كثيرا بالتغيرات الفرضية (الناتجة عن الصدفة) في معطيات السلسلة ويفترض أن هذه المركبة هي مركبة خطية من الشكل: $y= ax + b$

ب- المركبة الفصلية: هي الحركة التي تضاف إلى مركبة الاتجاه العام، وتمثل التشابه بين الفترات (أشهر، أسابيع، على طول السنة)، وبذلك يمكن ملاحظة نقاط وتقعرات في السلسلة الزمنية، ومن أسبابها: التغيرات الجوية، تغير العادات الاستهلاكية، الطبيعة الموسمية للأنشطة، ...الخ.

ت- المركبة العشوائية: (مركبة الخطأ):

الخطأ أو العشوائية هي مجموع التغيرات التي تنتمي لا إلى الاتجاه ولا الحركة الفصلية، والمركبة العشوائية لا تتمتع بأي نظام، وتنتج عن أسباب مختلفة وغير متوقعة مثل: حدوث إضراب، إفلاس عميل معين، حريق أو أحوال جوية استثنائية، صدور قوانين جديدة.

وعليه فجودة التنبؤات التي تقوم بها انطلاقا من السلسلة الزمنية، تكون أكبر وأحسن كلما قلت قيمة المركبة العشوائية[2].

3- الاستقرارية:

[1]- https//drive-goole.com/file ld/ob*4rXka qprjbllyngrievmzsgiclvieu

[2]- https://elerm2013.univ.ouargle.coureses/document/lesseries chronologique- conseille le 03/04/2018.

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة، على أنها السلسلة التي لا تتغير مستوياتها مع الزمن، أي لا يوجد فيها اتجاه نحو الزيادة ولا نحو النقصان.

اختبارات الاستقرارية:"

أ- **اختبار DICKY FULLER** هو اختبار قائم على فرضية مفادها السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، كما يسمح بتحديد نوع السلسلة الزمنية، غير المستقرة من النوع TS وDS ولاختبار نقوم بتقديم النماذج التالية:

النموذج الأول $\Delta y=\lambda Y_{t-1} + t$

النموذج الثاني: $\Delta Y = \alpha + \lambda ty + \epsilon t$

النموذج الثالث: $\Delta y= \alpha + \beta_{t-1} + \epsilon t$

بحيث السلسلة المستقرة: $H_1 ; \lambda \neq 0$

السلسلة غير المستقرة $\lambda = 0 H_0 ;$

حيث يتم حساب إحصائية "τ"(TAU) باستخدام الصيغة التالية:

$$\tau= \frac{\lambda-0}{б\lambda}$$

حيث бλ: تمثل الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة.

λ: يمثل الجذر الأحادي.

فيتم اختيار الفرضية الصفرية $\lambda=0$ أي يوجد جذر الوحدة من خلال مقارنة مقارنة إحصائية τ المقدرة لـ λ مع القيم الجدولية لـ DF والمطورة أيضا بواسطة Mackimon (1996) حيث عادة ما تكون سالبة[1].

السلسلة المستقرة $H_1 \Longrightarrow |\tau| > |DFcv|$

السلسلة غير المستقرة: $H_0 \Longrightarrow |\tau| < |DFcv|$

[1]- دومي حكيمة، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر فترة 1980-2012، شهادة ماستر تخصص مالية، جامعة بن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص ص 91-92.

أو $t < DFcv \Longrightarrow H_1$

حيث DFcv تمثل القيمة الحرجة .(DF Critical Values)

ب- **اختبار Augmenteddickey Fuller:**

يصبح اختبار DF غير صالح للتطبيق إذا كان الحد العشوائي في النماذج السابقة يعاني من الارتباط الذاتي، فاختبار ADF يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الخطي بين الأخطاء من الدرجة p، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من الفرق المؤخرة إذ هو اختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة p، وتصبح النماذج الثلاث كالآتي:

النموذج الرابع: $\Delta t\varepsilon + + \sum \varepsilon jYt - 1 \quad y_{t-1}Y = \lambda$

النموذج الخامس: $\Delta\alpha Y = + t\varepsilon + \sum \varepsilon jYt - 1 + Y_{t-1}\lambda$

النموذج السادس: $\Delta\alpha Y = + t\varepsilon + \sum \varepsilon jYt - 1 + Y_{t-1}\lambda t + \beta$

وهذه النماذج توصف باختبار ADF حيث تصبح εt غير مرتبطة ذاتيا، ولتحديد الفجوات الزمنية (p) يتم عادة استخدام معايير مثل Schwartscriterion وكذلك Akaiteinfocriterion حيث نأخذ أدنى قيمة للمعياريين أو نأخذ أعظم احتمال لمعامل المعقولية العظمي LOG LIKELIHOOD.

$$aKAIKE\ (p) = n \log (\sigma^2 \varepsilon t) + 2(3+p)$$

$$SCHWARTS\ (p) = n \log (\sigma^2 \varepsilon t) + 2(3+p) \log n.$$ [1]

[1]- دومي حكيمة، مرجع سابق الذكر، ص 92.

4- التكامل المشترك:

تقوم فكرته على أنه في المدة القصيرة قد تكون السلستين الزمنيتين Xt و Yt غير مستقرتين، لكمنهما تتكاملان في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما في الأجل البعيد، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن، يتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أ k تكون السلسلتان (YtوXt) متكاملتان من الرتبة الأولى كل على حدة، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة أي الرتبة صفر، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين Xt و Yt يتعين تحقيق الشروط التالية:

$$Xt \longrightarrow I(1)$$

$$Yt \longrightarrow I(1)$$

$Yt = a + bXt + Ut$.[1]

[1]- دومي حكيمة، مرجع سابق الذكر، ص 93.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2016.

تمهيد: سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2016، من خلال دراسة خصائص السلاسل الزمنية ودراسة السببية بين المتغيرات وتقدير النماذج وتصحيح الخطأ.

المطلب الأول: خصائص متغيرات النموذج.

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل(علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير.

دراسة استقرارية متغيرات النموذج:

لتحليل السلاسل الزمنية يقوم برنامج Eviews بحساب قيم t_{Φ_1} بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات مبينة في ما يلي:

أولا- السلسلة *PIB* : تمثل الناتج الداخلي الخام بالقيمة الحقيقية.

لدراسة استقرارية السلسلة *LPIB* نستعمل اختبار الجذر الأحادي لـ: *Dicky – Fuller*، فنقوم بتحديد درجة التأخير *P* لمعرفة نوع الاختبار المطبق، وبالاستعانة ببرنامج *Eviews* تحصلنا على درجة التأخير p=3 التي لها أقل قيمة عند المعيارين AIC و Sc .

الجدول رقم (3-1) نتائج اختبار ديكي-فولار *ADF* لـ*LPIB*

النموذج	سلسلة LPIB		سلسلة DLPIB (فرق درجة اولى)
النموذج السادس	مركبة الاتجاه العام (b)	13	-0.43
	الثابت(C)	1.71	2.47
	الجذر الأحادي(ϕ)	1.70-	-5.97
النموذج الخامس	الثابت(C)	0.017	3.93
	الجذر الأحادي(ϕ)	0.036	-6.06
النموذج الرابع	الجذر الأحادي(ϕ)	1.64	-3.90

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على برنامج eviews

انطلاقا مما سبق نجد قيمة t ستيودنت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة *LPIB* أصغر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض وجود مركبة الاتجاه العام.

وفيما يخص اختبار وجود الثابت في السلسلة *LPIB* ، فإن قيمة t ستيودنت لهذا الأخير بالنسبة أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض وجود الثابت في السلسلة.

مقارنة t_{Φ_1} المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة LPIB غير مستقرة لكن السلسلة DLPIB مستقرة.

ثانيا: السلسلة *dep*: تمثل العمل.

تحصلنا على درجة التأخير $p=3$ التي لها أقل قيمة عند المعيارين AIC و Sc، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (3-2) نتائج اختبار ديكي-فولار *ADF* لـ*LDEP*

النموذج	LDEP		DLDEP
النموذج السادس	مركبة الاتجاه العام (b)	1.915	0.768
	الثابت(C)	1.740	1.710
	الجذر الأحادي(ϕ)	-1.735	-4.855
النموذج الخامس	الثابت(C)	-0.510	3.641
	الجذر الأحادي(ϕ)	0.608	-4.824
النموذج الرابع	الجذر الأحادي(ϕ)	1.352	-2.722

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على برنامج eviews

انطلاقا مما سبق نجد قيمة t ستيودنت لمركبة الاتجاه العام والثابت في السلسلة *LDEP* أصغر من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض وجود مركبة الاتجاه والثابت في السلسلة.

مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ تشير بأن السلسلة *LDEP* غير مستقرة لكن السلسلة *DLDEP* مستقرة.

ومنه يمكننا استنتاج أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى.

$$LPIB \to I(1), Ldep \to I(1)$$

و بالتالي يوجد خطر التكامل المتزامن، مما يضمن و جود علاقة على المدى الطويل.

المطلب الثاني: دراسة السببية بين متغيرات وتقدير نماذج تصحيح الخطأ.

أولا: السببية حسب انجل غرانجر

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة.

عند دراستنا للسببية نستعمل اختبار غرانجر لكي نتمكن من مقارنة النتائج.

الجدول رقم (3-3): نتائج تطبيق برنامج اختبار غرانجر للسببية بين المديونية الخارجية و الناتج الداخلي

الفرضيات	T-Fisher F_{cal}	Probabilité	الملاحظة
DLdep لا يسبب DL PIB	8.68448	0.00116	توجد علاقة سببية ثنائية بين كل من الانفاق العمومي والناتج الداخلي الخام
DL PIB لا يسبب DLdep	11.42350	0.00039	

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على برنامج eviews

من خلال الجدول نسجل التفسيرات التالية:

نرفض الفرضيتين معا، يعني أن الإنفاق العمومي يفسر الناتج الداخلي الخام، إذن توجد سببية في مفهوم غرانجر من الإنفاق العمومي نحو الناتج الداخلي الخام، كما توجد سببية في مفهوم غرانجر من الناتج الداخلي الخام نحو الإنفاق العمومي وهذا ما توضحه إحصاءه فيشر، وبالتالي نقول أنه توجد حلقة رجعية (*Feedback Effect*).

ثانيا: اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نماذج تصحيح الخطأ.

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل وذلك من ناحية الاستقرارية وجدنا أن السلسلتين مستقرتين بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بينهما في المدى الطويل ممكن.

نقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقا من بواقي المعادلة التي تصبح من الشكل التالي:

$$\hat{Ln}(\text{PIB}) = \underset{(1.69)}{0.47} + \underset{(8.251)}{0.52} Ln(dep_t)$$

$$R^2 = 099 \qquad DW = 2.12 \qquad Obs = 27$$

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم باختبار الجذر الأحادي على البواقي وهذا بعد اختبار درجة التأخير (p) .

إذا كانت بواقي المعادلة مستقرة، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. ونتائج اختبار *ADF* للبواقي e موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-4): نتائج اختبار ديكي – فولار *ADF* للبواقي e

نموذج 6		
La Statistique ADF= -4.902107	*La Valeur Critique*	*1%: -4.2712*
		5%: -3.5562
		10%: -3.2109
نموذج 5		
La Statistique ADF= -6.530024	*La Valeur Critique*	*1%: -3.6852*
		5%: -2.9705
		10%: -2.6242
نموذج 4		
La Statistique ADF= -3.965093	*La Valeur Critique*	*1%: -2.6649*
		5%: -1.9559
		10%: -1.6231

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على eviews 9

وعند مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى معنوية 5%، نجد أن: $t_{\hat{\Phi}_1} \langle t_{tab} = -3.98$ وتعني إلى رفض الفرضية H_0، ومنه نشير بأن سلسلة e مستقرة.

إذن السلسلتين السابقتين متكاملتين متزامنتين وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين لأنجلو غرانجر.

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ.**

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلسلتين لديهم نفس درجة التكامل(1)I، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل و غرانجر *(1988)*كالآتي :

✓ **طريقة أنجل و غرانجر.**

- **المرحلة الأولى:** نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد و حساب البواقي:

ثم حساب قيمة البواقي لكل فترة.

$$e_t = \hat{LPIB}_t - 0.047_t - 0.52LDEP_t$$

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير.

$$\Delta \hat{LPIB} = \underset{(1.21)}{0.13}\,\Delta LDEP - \underset{(2.30)}{0.29}\,e(-1)$$

$$R^2 = 0.99 \qquad DW = 1.69 \qquad Obs = 26$$

نرى بوضوح أن معامل e سالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ وبالتالي المعادلة مقبولة.

ومن خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة التكامل المتزامن كالتالي:

أولا: التقييم الاقتصادي:

الإشارة الموجبة لمعلمة الإنفاق العمومي تدل على أنه إذا زاد الإنفاق العمومي أدى إلى ارتفاع الإنتاج و بالتالي النمو، أي توجد علاقة طردية بينهما.

ثانيا: التقييم الإحصائي.

من المعادلة السابقة نقبل إحصائيا معلمة الانفاق العمومي لان إحصائية t^* لستيودنت اكبر من إحصائية t^*_{tab} المجدولة و التي تساوي إلى $t_{*tab}=1.69$ إذن المعلمة معرفة وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للمعادلة $prob \prec 0.05$

معامل التحديد يمثل $R^2=0.99$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا.

إذن المتغير (الإنفاق العمومي) يفسر 99 % الناتج الداخلي الخام، كما إن إحصائية *DW* تدل تماما عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء و منه التقدير الإحصائي مقبول جدا.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة تحليلية عن طريق تطور كل من النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، وبعد التعرف على الاقتصاد القياسي وإبراز أهم الأهداف التي يهدف إلى الوصول إليها.

قمنا بدراسة قياسية لأثر النفقات العمومية بنوعيها (نفقات التسيير، نفقات التجهيز) على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام برنامج EVIEWS خلال الفترة 1990-2016، من أجل تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العمومية.

خاتـــمة

خاتمة

مع تعظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، زادت أهمية دراسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة، وتعود أهمية النفقات العمومية إلى وكونها الإدارة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها.

خلال قيامنا بهذه الدراسة تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة نظرية حول النفقات العمومية، تطرقنا من خلاله إلى ماهية النفقات العمومية وأهم تقسيماتها ووظائفها، كما أشرنا من خلال هذا الفصل إلى الآثار الاقتصادية للنفقات العمومية بالإضافة إلى أسباب تزايدها.

يعتبر النمو الاقتصادي كهدف أساسي لأي سياسة اقتصادية قائمة كان لابد لنا التطرق من خلال دراستنا للفصل الثاني إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي مقاييسه، العوامل المحددة له، أهم نماذجه ونظرياته.

أما الفصل الثالث قد احتوى دراسة تحليلية وقياسية للنفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد تطرقنا في البداية إلى تحليل تطور كل من النفقات العمومية والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1990-2016)، كما تضمن هذا الفصل جانب نظري حول الاقتصاد القياسي.

اختبار الفرضيات:

لقد عرفت النفقات الإجمالية (التجهيز والتسيير) تطورا ملحوظا ومتسارعا خلال فترة الدراسة، تجاوب مع تلك المشاريع والمخططات الاستثمارية المبرمجة من خلال الجهاز الحكومي تحت نطاق السياسة العمومية، وهذا ما يلزمنا قبول بعدم صحة الفرضية الأولى.

أسفرت الدراسة التطبيقية على تحسن مؤشر النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة حيث عرف تطورا ملحوظا خاصة خلال فترة 2016/2014 وهذا نظير جهود السياسة الحكومية من خلال مخطط برامج التنموية لتحسين الاقتصاد الجزائري، وهو ما يدلي بنا إلى قبول صحة الفرضية الثانية.

خاتمة

إن مخرجات الدراسة التطبيقية أكدت أن الناتج الداخلي الخام استجاب طرديا لزيادة الإنفاق العمومي وذلك من خلال مؤشره (مؤشر النمو) حيث أن الزيادة 10^9دج في قيمة النفقات العمومية يستدعي تحسن مؤشر النمو الاقتصادي بـ 52% وهو ما يلزمنا إلى صحة الفرضية الثالثة.

النتائج:

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

– لقد شكلت البرامج التنمية دافعا فعالا لنيابة النفقات العمومية بشكل كبير حيث قفزت إلى حدود 15000.10^9دج في كنهاية فترة الدراسة.

– تجاوبت نفقات التجهيز هي الأخرى بشكل فعال مع المخططات الحكومية وتمثل ذلك في تلك الأظرفة المالية التي رصدتها لتجسيد مشاريع الاستثمارية.

– عرف نفقات تسيير توسعا غير معهود حيث تباين تطورها خلال الفترتين من 1990 إلى 2000 ومن 2000 إلى 2016، وهذه الأخيرة استدعت توسعا في نفقات التسيير نظير التوسع في المشاريع الاستثمارية.

– لقد سجل مؤشر الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة تباينا ملحوظا خلال فترتين زمنيتين من 1990 إلى غاية 2013 ومن 2014 إلى غاية 2016، انتقل بذلك من وتيرة مستقرة إلى قفزة كبيرة خلال نهاية فترة الدراسة قدرت بما يلي 73 ألف مليار دج.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1- أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي نظريا وتطبيقا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014، ص 153.

2- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

3- أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 8، 2011م-1432هـ.

4- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2009/2001)، شهادة ماجتسر نقود ومالية.

5- جهاد الدين حصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط 1، 2010.

6- حامد عبد المجيد دزاز، سعيد عبد العزيز عثمان، محمد حامد أبو دوج، مبادئ مالية عامة، الدار الجامعية، 2003.

7- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان مطبوعات، ط 1، 2001.

8- زاهية شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

9- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.

10- سمير الشاعر، المالية العمومية والنظام المالي الإسلامي، الدار العربية لعلوم الناشرون، ط 1، .

11- سمير صلاح الدين الحمدي، المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، ط 1، 2015.

12- سمير صلاح الدين، المالية العامة، ط 1، 2015، الناشر مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان.

13- سهيلة فريد النيابي، التنمية الاقتصادية، دراسات ومفهوم شامل، دار الراية للنشر، ط 2015، ص 98.

14- سوزي ناشد عدلي، الوجيز في المالية العمومية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 2000.

15- شحادة الخطيب، زهير شامية، أسس المالية العمومية،دار وائل للنشر، ط 2، 2005.

16- شحادة الخطيب، زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2005، .

17- ضياء مجيد المسوي، أسس علم الاقتصاد (مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية أسواق)، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

18- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992.

19- عادل فليح العلي، المالية العمومية والتشريع المالي الضريبي، ط 1، 2007، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

20- عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي)، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2012.

21- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل التحديات الواقع من المنظور الإسلامي، دار الجامعية الجديدة، 2011.

22- عبد الكريم صادق بركات، يونس احمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، الناشر: دار الجامعية، 1986.

23- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، 2007.

24- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)، دار جليس الزمان للنشر، ط1، 2010.

25- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، ط 1، 2013، دار الرضوان للنشر والتوزيع.

26- فتحي أحمد ذياب، اقتصادية المالية العمومية، ط 1، 2013، دار الرضوا للنشر والتوزيع.، ص ص 67-68.

27- فتحي ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، رضوان للنشر والتوزيع، ط 1، 2013م-1434هـ.

28- كامل علاوي، كاظم القتلاوي، حسين لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصادي، دار صفاء للنشر، ط1، 2005.

29- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات، ط 4.

30- محمد خالد المهابني، شحادة الخطيب، المالية العمومية، منشورات جامعة دمشق.

31- محمد خالد المهابني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني في الإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013.

32- محمد خصاونة، المالية العمومية النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، 2014.

33- محمد سعيد مزهود، مبادئ المالية العامة، ج 1، 1978-1979.

34- محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط 1، 2015.

35- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الناشر كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.

36- محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خرسى، نعتال علي عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر، ط1، 2010، ط2، 2013.

37- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، (مبادئ المالية العمومية)، دار المسيرة للنشر، ط 1، 2007.

38- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العمومية، ط 1، 2007، ط 2، 2010، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

39- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ط 1، سنة النشر، 2011،.

40- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علوم الاقتصاد، الدار الجامعية.

41- نعمة الله محمد نجيب، أسس علم الاقتصاد، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2000.

المذكرات:

1- 9 - بودخدخ كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة لنيل هادة الماستر، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، سنة 2010.

1- أسماء ناويس، أثر سياسة الإنفاق العمومي على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2013-2014.

2- بركات الداودية، بلهزيل أنيسة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، رسالة ماستر في العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015-2016.

3- بلغزالي محمد رفيق، كريم بلقاسم، الرقابة على النفقات العمومية، دراسة حالة التكوين المهني والتمهين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، 2012-2013.

4- بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، 1980-2008، مذكرة مقدمة لينل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، 2011.

5- دومي حكيمة، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر فترة 1980-2012، شهادة ماستر تخصص مالية، 2014-2015.

6- عدة أسماء، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، 2015-2016، مذكرة تخرج، شهادة ماجستير. اقتصاد دولي، جامعة وهران.

7- عدة أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 02، 2016/2015.

8- محمد طيب ذهب، دور سياسة الإنفاق العام والاستثمارات العمومية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر 2001-2004، شهادة ماستر أكاديمي، اقتصاد عمومي، 2015/2014.

9- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص: فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008.

10- مذكور وردة، تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر، 2015/1999، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015.

11- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر (2012-1988)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014،.

12- وهراني وهيبة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000-2015، رسالة ماستر مالية، جامعة ابن خلدون تيارت.

المواقع الإلكترونية:

1- http//drive-goole.com/file dl/Ob*4rXka qprjbllyngrievmzsgiclvieu

2-hhtps///fr.wikipedia.org /wiki / dépense publique, conseille le 11/03/2018

3-https://fr:wikipedia.org/wiki/crossance économique consule, le 18/03/2018.

4-HTTPS://www.almrsal.com/post/453629.

5- جلال خشيب، النمو الاقتصادي، المأخوذ من الموقع الإلكتروني www.alukah.net

6-WWW.ONS.DZ

7- محمد حلمي مراد ،مالية العامة ص 33 المأخوذ من الموقع الالكتروني WWW.kotobArabia.com

ملخص:

من أجل تنشيط النمو الاقتصادي تتخذ الدولة مجموعة من السياسات ومن بينها السياسة الانفاقية حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي لذا نجد أكثر الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا ي تحقق ذلك إلا من خلال تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها أي اللجوء إلى سياسة ترشيد الإنفاق العمومي.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990-2016.

الكلمات المفتاحية:

النفقات العمومية، النمو الاقتصادي.

Abstract:

In order to stimulate economic growth, the state takes a range of policies, including the policy of spending, where economic growth is one of the most important economic indicators that reflect the reality of the economic situation. Therefore, most countries are looking to increase their growth rates. This is achieved only through effective allocation of resources and efficiency. Use any resort to the policy of rationalization of public spending.

The aim of this study is to try to measure the impact of public expenditure on economic growth in Algeria in the period 1990-2016.

key words:

Public Expenditure, Economic Growth.